الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

## مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

# تطبيق معايير المحاسبة الدولية و أثرها عل الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية

## دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز شرق -ميلة- للفترة 2018-2022



| اعداد الطلبة | | المشرف |
|---|---|---|
| 1 | زقرور ريمة | د. هولي رشيد |
| 2 | بن زكري شروق | |



## لجنة المناقشة:

| اسم ولقب الأستاذ(ة) | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| د. بوركوة عبد المالك | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | رئيسا |
| د. هولي رشيد | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مشرفا ومقررا |
| د. وادي رقية | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

# شكروعرفان:

اللهم لك الحمد الذي أنت أهله على نعم ما كنا قط لها أهلاً متى ازددنا

تقصيراً تزدنا تفضلاً كأننا بالتقصير

نستوجب الفضل.

لك الحمد يا ربنا أن وفقتنا لإتمام هذا العمل.

تتناثر الكلمات حبراً وحبّاً على صفائح الأوراق لكل من علّمنا ومن أزال غيمة

جمل مررنا بها برياح العلم الطيبة

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل هولي رشيد الذي أشرف على هذا العمل.

كما أشكر جميع الاساتذة في كل مراحل الدراسة، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل

ولو بالكلمة الطيبة وبالأخص نشكر الآنسة رفاء ملاك مزيان على مساعدتها لنا.

وفي الاخير نسأل الله عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره فينال فضله

ويحفظ أمره، وأن يغمر قلوبنا بمحبته

ويرضى علينا.

# اهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمدلله الذي وفقنا وما كنا لنصل من دون توفيقه

أهدي عملي هذا إلى أهلي " أمي وأبي وأخوتي "

وإلى كل الأحباب والأصحاب

- شروق -

# اهداء:

الحمد لله حبًا وشكراً وامتناناً على البدء والختام

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

أهدي هذا النجاح إلى نفسي أولاً على العزيمة والأصرار

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، ذلك الرجل العظيم (والدي)

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها القلب الحنون (والدتي)

إلى مصدر قوتي، الداعمين الساندين الذين بذلوا جهداً في مساعدتي

(أخواني وأخواتي)

وإلى رفاق السنين ولكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق ممتنة لكم جميعاً ماكنت

الأصل لولا فضلكم من بعد الله

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الأمور ميسرة

ولكن بعون من الله فعلتها

- ريمة -

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| البسملة | I |
| الشكر والعرفان | II |
| الإهداءات | III |
| فهرس المحتويات | V |
| قائمة الأشكال | VIII |
| قائمة الجداول | IX |
| قائمة الملاحق | X |
| الملخص | XI |
| المقدمة | أ – د |
| الفصل الأول: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية | |
| تمهيد | 02 |
| المبحث الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية | 03 |
| المطلب الأول: لتعريف بمعايير المحاسبة الدولية | 03 |
| المطلب الثاني: خصائص معايير المحاسبة الدولية وأسباب ظهورها | 07 |
| المبحث الثاني: هيئة اصدار معايير المحاسبة الدولية | 09 |
| المطلب الأول: تقديم هيئة اصدار معايير المحاسبة الدولية | 09 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لهيئة معايير المحاسبة الدولية | 09 |
| المطلب الثالث: إجراءات اصدار معايير المحاسبة الدولية | 11 |
| المبحث الثالث: التجارب الدولية مع معايير المحاسبة الدولية مزاياها وعيوبها | 13 |
| المطلب الأول: التجارب الدولية مع معايير المحاسبة الدولية | 13 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: مزايا وعيوب معايير المحاسبة الدولية | 15 |
| خلاصة الفصل | 19 |
| الفصل الثاني: الإطار النظري الأداء المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية | |
| تمهيد: | 21 |
| المبحث الأول: الأداء المالي | 22 |
| المطلب الأول: ماهية الأداء المالي | 22 |
| المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي | 24 |
| المطلب الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه | 25 |
| المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي | 28 |
| المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي | 28 |
| المطلب الثاني: مصادر تقييم الأداء المالي | 30 |
| المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي | 31 |
| المبحث الثالث: القوائم المالية ومؤشراتها | 41 |
| المطلب الأول: ماهية القوائم المالية | 41 |
| المطلب الثاني: حدود القوائم المالية | 44 |
| المطلب الثالث: عرض عناصر القوائم المالية | 46 |
| خلاصة الفصل | 50 |
| الفصل الثالث: الإطار التطبيقي دراسة ميدانية لاستخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونالغاز –ميلة– | |
| تمهيد: | 52 |
| المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتوزيع سونالغاز | 53 |
| المطلب الأول: نبذة تاريخية حول الشركة الوطنية للتوزيع سونالغاز | 53 |
| المطلب الثاني: مديرية التوزيع سونالغاز –ميلة– | 55 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: مهام قسم المالية والمحاسبة | 61 |
| المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة سونالغاز –ميلة– | 63 |
| المطلب الأول: عرض جدول الميزانية للمؤسسة | 63 |
| المطلب الثاني: عرض جدول حساب النتائج للمؤسسة | 66 |
| المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة | 69 |
| المبحث الثالث: أثر تحليل القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة | 72 |
| المطلب الأول: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية في تقييم الأداء المالي | 72 |
| المطلب الثاني: استخدام التحليل المالي للميزانية بواسطة النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة | 77 |
| خلاصة الفصل | 82 |
| خاتمة | 85 |
| قائمة المراجع | 89 |
| قائمة الملاحق | 93 |

| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-01 | الهيكل التنظيمي للشركة | 56 |
| 02-01 | الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة | 61 |

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 03-01 | بطاقة تعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- | 55 |
| 04-01 | جدول حساب النتائج لمديرية التوزيع محل الدراسة للفترة (2018-2022) | 66 |
| 05-01 | جدول تدفقات الخزينة خلال الفترة (2018-2022) | 69 |
| 06-01 | الميزانية المالية المختصرة للأصول لفترة الدراسة (2018-2022) | 74 |
| 07-01 | الميزانية المالية المختصرة للخصوم لفترة الدراسة (2018-2022) | 75 |
| 08-01 | جدول يوضح حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية | 76 |
| 09-01 | جدول يوضح حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية | 76 |
| 10-01 | جدول يبين الاحتياجات في رأس مال العامل (2018-2022) | 77 |
| 11-01 | جدول يبين حساب الخزينة للفترة (2018-2022) | 78 |
| 12-01 | جدول النسب المالية | 79 |
| 13-01 | جدول النسب الربحية | 80 |
| 14-01 | جدول نسبة الملاءة | 80 |
| 15-01 | جدول نسبة المردودية | 81 |
| 16-01 | حساب نسب النشاط للمؤسسة | 81 |

| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | جانب الأصول من الميزانية | 92 |
| 02 | جانب الخصوم من الميزانية | 93 |
| 03 | جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة | 94 |
| 04 | جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة | 95 |
| 05 | جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) | 96 |
| 06 | جدول سيولة الخزينة ( الطريقة الغير مباشرة) | 97 |
| 07 | جدول تغير الأموال الخاصة | 98 |

**الملخص:**

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول تبني معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الجزائرية وآثارها المحتملة على الأداء المالي باعتباره أحد أهم المؤشرات التي تُقيَّم على أساسها كفاءة المؤسسة، وذلك من خلال المقارنة بين المعالجات الجديدة التي جاءت بها المعايير الدولية، وما كان معمولًا به سابقًا في المخطط المحاسبي الوطني، مع تحليل الآثار الممكنة لهذه المعالجات على جوانب الأداء المالي. وبعد استعراض تاريخي لمسار التوافق المحاسبي إقليميا ودوليا، وكذا مختلف الهيئات التي دعت إلى توحيد المعايير، والتطرق إلى جهود التوحيد والمعايرة في الجزائر التي انتهت بتبني معايير المحاسبة الدولية عبر النظام المحاسبي المالي، تم حصر وتحديد المعايير التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على محددات الأداء المالي، مثل الربحية، السيولة، الكفاءة التشغيلية، وإدارة التكاليف، مع ربطها بالمواضيع التي تعالجها المعايير الدولية، والاستناد إلى دراسات سابقة وتقارير تناولت أثر هذه المعايير على مؤسسات تبنت المرجعية الدولية. ثم تأتي الدراسة التطبيقية لمحاولة تقييم مدى انعكاس الجوانب النظرية على الواقع العملي، من خلال تحليل حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية، وقياس مدى تأثير تطبيق المعايير الدولية على مؤشرات الأداء المالي، مثل العائد على الاستثمار، الهيكل المالي، والتدفقات النقدية، وذلك لتقديم رؤية واقعية حول إمكانية تحقيق التحسينات المرجوة في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية.

**الكلمات المفتاحية:**

محاسبة، اصدار المعايير، معايير المحاسبة الدولية، قوائم مالية، أداء المالي، تقييم الاداء، مؤشرات تقييم الاداء المالي.

**Abstract:**

This study focuses on the adoption of International Accounting Standards in Algerian institutions and their potential impacts on financial performance as one of the most critical indicators for evaluating organizational efficiency. It compares the new treatments introduced by international standards with the previously applied methods under the National Accounting Plan, analysing the possible effects of these treatments on aspects of financial performance. After

a historical overview of accounting harmonization efforts regionally and globally, as well as the various bodies advocating for standardization, the study addresses Algeria's efforts toward harmonization and standardization, culminating in the adoption of international standards through the Financial Accounting System. The research identifies and specifies the standards that may directly or indirectly influence determinants of financial performance—such as profitability, liquidity, operational efficiency, and cost management—linking them to the topics addressed by international standards and drawing on previous studies and reports that examined the impact of these standards on institutions adopting international frameworks. The applied study then attempts to assess the reflection of theoretical aspects on practical reality by analysing the case of an Algerian economic institution and measuring the impact of implementing international standards on financial performance indicators, such as return on investment (ROI), financial structure, and cash flows. This aims to provide a realistic perspective on the potential for achieving desired improvements within Algeria's economic environment .

**Keywords:**

Accounting, standard-setting, International Accounting Standards, financial statements, financial performance, performance evaluation, financial performance evaluation indicators.

# مقدمة

**مقدمة عامة:**

يشكل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الجزائرية تحولًا جوهريا يهدف إلى تنسيق الأنظمة المحاسبية المحلية مع المعايير العالمية، مما يعزز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية. فباعتماد هذه المعايير، تصبح البيانات المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة دوليا، مما يفتح أبواب الاستثمار الأجنبي ويعزز ثقة الشركاء الدوليين. إلا أن هذا التطوير يواجه تحديات كالتكلفة العالية للتدريب وإعادة هيكلة النظم المحاسبية، بالإضافة إلى الحاجة إلى كوادر مؤهلة تواكب التعقيدات الفنية لهذه المعايير.

من الناحية الإيجابية، يساهم تطبيق المعايير الدولية في تحسين صنع القرار الإداري عبر توفير معلومات مالية دقيقة، كما يعزز كفاءة تخصيص الموارد ويقلل المخاطر المالية الناتجة عن الأخطاء المحاسبية. لكن بعض الدراسات تشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من صعوبات في التكيف بسبب محدودية الموارد، ما قد يؤثر سلبا على أدائها المالي قصير المدى. رغم ذلك، يعتبر هذا التحول استثمارا استراتيجيا يعزز الاندماج في الاقتصاد العالمي ويحسن الجدارة الائتمانية للدولة على المدى الطويل.

**1. الإشكالية الرئيسية:**

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- كيف يؤثر استخدام معايير المحاسبة الدولية على الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بمعايير المحاسبة الدولية؟
- كيف تتم عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟
- هل يوجد تأثير لمعايير المحاسبة الدولية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

**2. فرضيات البحث:**

قمنا بصياغة بعض الفرضيات للإجابة على التساؤلات المطروحة:

- تطبق شركة سونلغاز المعايير المحاسبية الدولية في اعداد الكشوفات المالية.
- يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية إيجابا على الأداء المالي في مؤسسة سونلغاز.
- لمعرفة الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز تقوم بتطبيق النسب المالية.

**3. أهداف الدراسة:**

- التعرف على معايير المحاسبة الدولية أصلها وخصائصها.
- التعرف على مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

**4. أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تقليص الفوارق في المؤشرات المالية والتسجيلات المحاسبية والتمكن من مقارنة الأداء المالي لمختلف المؤسسات

**5. منهج البحث:**

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري لوصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالدراسة، ألا وهي معايير المحاسبة الدولية، والأداء المالي للمؤسسة.

أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة حالة، حيث تم اسقاط الدراسة على مديرية توزيع الكهرباء سونلغاز –ميلة–، وقمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترة الممتدة 2018–2024 باستخدام مؤشرات التحليل المالي وهذا لإبراز دور استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

**6. مبررات اختيار الموضوع:**

لقد تم اختار الموضوع لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية أهمها:

- الأهمية البالغة لموضوع معايير المحاسبة الدولية وتطبيقاته على المؤسسات الاقتصادية
- حداثة موضوع معايير المحاسبة الدولية وتطبيقاته

**7. حدود الدراسة:**

للإجابة على الإشكاليات المطروحة والتوصل إلى نتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمانية:

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في مديرية توزيع الكهرباء سونلغاز – ميلة، وكان ذلك بهدف التعرف على الشركة.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة للدورة المالية (2018 2024) لمديرية توزيع الكهرباء سونلغاز – ميلة بهدف معرفة وضعيتها المالية.

**8. صعوبات الدراسة:**

- صعوبة الحصول على القوائم المالية الصحيحة والبيانات من المؤسسة.

**9. الدراسات السابقة:**

- ❖ دراسة اليمين السعادة: استخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير جامعة باتنة ، 2008/2009 ، عالجت في رسالتها استخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها والتي هدفت إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، وإبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والتعرف على الوضع المالي للمؤسسة وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن تقييم الأداء أمر ضروري من خلال أدوات التحليل المالي ومن خلاله يستطيع المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الإنتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة.
- ❖ مداني بن بلغيث: أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، سنة 2004.

عالجت هاته الأطروحة موضوع إصلاح النظام المحاسبي الجزائري من خلال البحث في مسار التوحيد المحاسبي الدولي، أهداف هيئات التوحيد المحاسبي وموقفها من العولمة، مكانة الإصلاح في استراتيجية الإصلاح الاقتصادي، نموذج التوحيد الملائم لسياسات الانفتاح الاقتصادي التي تبذلها الجزائر وتقييم واقع وخصوصيات الميدان المحاسبي الجزائري.

أظهرت نتائج الدراسة إدراكا قويا وإجماعا كبيرا حول أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في الجزائر ليتماشى مع سياسات الانفتاح الاقتصادي.

**10. هيكل الدراسة:**

للإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع لمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة كما يلي:

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية وتضمن 3 مباحث حيث تناول المبحث الأول ماهية معايير المحاسبة الدولية، أما المبحث الثاني فتضمن هيئة اصدار معايير المحاسبة الدولية والمبحث الثالث تضمن بعض التجارب الدولية مع معايير المحاسبة الدولية وكذا مزاياها وعيوبها.

الفصل الثاني: تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للأداء المالي وتضمن ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول ماهية الأداء المالي، في حين خصص المبحث الثاني لتقييم الأداء المالي أما المبحث الثالث فكان حول القوائم المالية ومؤشراتها.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية سونلغاز ميلة نحاول فيها اسقاط أهم ما جاء فالدراسة النظرية على المؤسسة، إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول تم تقديم الشركة الوطنية سونلغاز، أما المبحث الثاني عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز ميلة، أما في المبحث الثالث قمنا بتحليل الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وعرض النتائج المتوصل إليها مع تحليلها وتفسيرها.

# الفصل الأول: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية.

**تمهيد:**

إن التفكير في وضع معايير المحاسبية الدولية، يأتي من الحاجة إلى إطار مبني على الدقة، الأمانة والموضوعية في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وعرض المعلومات المالية وفق أسس موحدة وسليمة على مستوى كل دول العالم، هذه الحاجة فرضتها طبيعة المحاسبة، والتي باعتبارها من العلوم الاجتماعية فهي تخضع في الكثير من الأحيان للعوامل البيئية المحيطة والشخصي للمحاسب.

وقد لاقت المعايير المحاسبية الدولية قبولا واسعا نتيجة للمزايا التي تحققها خصوصا ضمان جودة المعلومة المالية وقابلية مقارنتها دوليا كما ساهمت بشكل كبير في تعزيز اندماج الاقتصاد العالمي وفتح المجال أمام تدفق السلع ورؤوس الأموال بين الدول.

قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية أين تم التطرق الى ما يلي:

- المبحث الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية
- المبحث الثاني: هيئة اصدار معايير المحاسبة الدولية
- المبحث الثالث: التجارب الدولية في معايير المحاسبة الدولية مزاياها وعيوبها

# المبحث الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية

تطور علم المحاسبة على مر العصور استجابة لجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، التي أبرزت الحاجة إلى هذا العلم في توفير بيانات دقيقة ومعلومات موثوقة حول أنشطة المؤسسات، وفي العقود الأخيرة تزايدت الجهود الدولية لتوحيد الأنظمة المحاسبية وتحقيق التنسيق بينها، ما أسفر عن ظهور معايير المحاسبة الدولية التي تهدف إلى دراسة الفرضيات والأسس والقواعد المحاسبية المعتمدة في مختلف الدول، وتحليل أسباب التباين فيما بينها.

## المطلب الأول: التعريف بمعايير المحاسبة الدولية

### أولا: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

يمكن تعريف المعايير على أنها تلك الأنماط التي تحتوي على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تكون ملائمة للتطبيق والمقارنة بهدف تقييم الأداء في ظل ظروف معينة. [1]

تعد معايير المحاسبة الدولية بمثابة إطارات ومعايير مرجعية تُوضح الأداء المالي والمحاسبي للمنشأة، فهي تُجسد توجيهات محددة متعلقة ببند من بنود القوائم المالية أو تُشكل نمطًا من المعاملات والوقائع التي تواجهها المنشأة، نظرًا لأن هذه المعايير تمثل رؤية ومنهجية ذات صبغة رسمية ومهنية لتنظيم تطبيق قاعدة محاسبية محددة. كما يُمكن طرح توصيف آخر لمعايير المحاسبة الدولية، فهي وثيقة تُصدرها جهة معتمدة مختصة بالمحاسبة أو ذات طابع مهني، ترتبط بمكونات هذه الوثائق من عناصر القوائم المالية أو صنف معين من الوقائع والمعاملات التي تشهدها المنشأة. كما يُحدد هذا التقرير آليات محاسبية متصلة بعمليات القياس والإفصاح. وتعرف معايير المحاسبة الدولية بأنها مجموعة من المبادئ والأسس التي تسهم في تقييم جودة وفاعلية الأعمال والوقائع والإجراءات المحاسبية المتنوعة التي تطرأ على المنشأة، إلى جانب دورها في إرساء مرجعية تُعتبر مقبولة عالميا تبين كيفية إدارة المعالجات المحاسبية، وتُحدد الحد الأدنى الواجب إظهاره في القوائم المالية من البيانات والمعلومات المالية. [2]

كما أن معايير المحاسبة الدولية هي عبارة عن جملة من القواعد العامة التي تشتق من كلا الأهداف والمفاهيم الخاصة بالمحاسبة والذي يعمل على تطوير الأساليب المحاسبية.

---

[1] محمد الأمين الأصفاء، نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية، جامعة الجزيرة للطباعة والنشر، مصر ،2011ص 111

[2] امين محمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2005 ص 298

ويمكن اعتبار المعايير المالية العالمية إطارا من الضوابط المُنظمة التي يلجأ إليها المختصون لتأييد تحليلهم المهني، حيث تمثل تجسيدًا للمفاهيم الأساسية المُتعلقة بالمجموعة الشاملة للمعايير المالية إلى جانب الأسس والغايات المتنوعة. وتُعد هذه المعايير من أهم الآليات المُستخدمة في الممارسة العملية لهذا المجال، إذ تعتمد في تنفيذها على ثلاث مراجع أساسية وهي الإطار النظري، التقاليد المهنية والظروف المحيطة.

**ثانيا: نشأة المعايير المحاسبية الدولية وتطورها**

ادى الانفتاح على الأسواق العالمية ورفع الحواجز عن التجارة الدولية الى الحاجة الى نظام محاسبي دولية يلبي أغراض المهنة مما جعل المنظمات الدولية تسعى لتطوير معايير دولية عالية الجودة من أهمها مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر فى وضع معايير للتدقيق سنة 1939م، كما تم تشكيل هيئة أو مجلس المعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية سن1973م لتطوير صيغة المبادئ المحاسبية عموما GAAP الذي بدأ العمل بها منذ عام 1932م، أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن الحالي وبدأت تعقد المؤتمرات الدولية للمحاسبة والتي سنتطرق إليها فيما يلي:[1]

- المؤتمر المحاسبي الدولي الأول: تم عقده عام 1904م في سانت لويس في ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية قبل تأسيس المجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917م، وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني: عقد عام 1962م في أمستردام وقد حضره مندوبون من كل دول أوروبا تقريبا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا اللاتينية وكانت نسبة المشاركين من الدولة المضيفة هولندا كبيرا.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث: عقد هذا المؤتمر في نيويورك عام 1929م قدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسية وهي:
  - الاستهلاك والمستثمر.
  - الاستهلاك واعادة التقييم.
  - السنة التجارية أو الطبيعية.

[1] قطوط فريد، مكرود حسنى، أثر التضخم على القوائم المالية في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة،2023 ص 8

- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع: عقد في لندن عام 1933م وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوبا عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائر من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها أستراليا ونيوزيلندا وبعض الدول الإفريقية.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس: عقد سنة 1938م في ألمانيا في العاصمة برلين حيث بلغ عدد المشتركين في المؤتمر العالمي 320 وفدا فضلا عن 250 مشاركا من باقي أنحاء العالم ونسبة كبيرة من ألمانيا التي استضافت المؤتمر.
- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس: عقد سنة 1952م في لندن حيث سجل في المؤتمر 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.
- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع: الذي عقد في أمستردام في أيلول عام 1957م حيث حددت في هذا المؤتمر الفترة الفاصلة بين مؤتمر وآخر بخمس سنوات وبقيت على هذا النحو حتى يومنا هذا، وقد شارك في المؤتمر السابع 104 منظمات محاسبة من 40 دولة وحضر 1650 زائر من الخارج وعضوا عن البلد المضيف هولندا.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن: عادت نيويورك لتحتضن المؤتمر الثامن في عام 1962م وحضره 1627 عضوا من الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة تمثل 48 دولة وقدم فيه 45 بحث.
- المؤتمر الدولي التاسع: تم عقده في باريس عام 1967م.
- المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر: عقد عام 1972م حضره 4347 مندوبا من 59 دولة.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر: فقد استضافته ألمانيا الاتحادية في 1977 م وقد حضره مندوبون عن أكثر من مائة دولة من دول العالم.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر: عقد عام 1982م في المكسيك.
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر: في طوكيو 1987م. [1]
- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر: عقد عام 1992م وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة عن المؤتمر وحضره نحو 2006 مندوبا من مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر الذي تمثلت

[1] قجطوط فريد، مكرود حسنى، أثر التضخم على القوائم المالية في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره،ص10.9

بوفود من لبنان وسوريا والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين FAC حيث استضافته ثلاث منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA وجمعية المحاسبين الإداريين IMA وجمعية المراجعين الداخليين IIA.

- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر: فقد عقد عام 1972م في باريس.
- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر: عقد المؤتمر عام 2002م في هونغ كونغ حيث تمت مناقشة حوالي تسعين (90) عنوانا تدرجت موضوعاتها من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر الاقتصاد على المهنة المحاسبية.
- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر: عقد عام 2006م في إسطنبول في تركيا تحت شعار تحقق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم واستقرار أسواق رأس المال في العالم ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين دائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات وأجهزة حكومية عن تشكيل منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير.

## ثالثا: أهمية معايير المحاسبة الدولية

يعزز وجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث لا يمكن تحقيق هذه الموضوعية المطلوبة محاسبيا إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق، وعليه تقوم هذه المعايير بتنظيم مهنة المحاسبة وتوحيد الممارسات بما يقلل الفوارق في المعالجة المحاسبية التي قد يساء استغلاله في الغش والتلاعب ويقلل من موضوعية وعدالة المخرجات المحاسبية، ويمكن الإشارة هنا إلى الأزمات المالية والمشاكل التي حدثت بعد تفاقم الكساد بدول النظام الرأسمالي بين عام 1929 و1933مما أدى بالمؤسسات التي تقف على هاوية الإفلاس إلى نشر بيانات مضللة تظهر المؤسسات بوضع مالي أفضل من الوضع الحقيقي لها، وكان التضليل من خلال إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع، وللحد من التلاعب والمضار الناتجة عنه ظهرت الحاجة إلى وضع معايير ومبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف المؤسسات للتقيد بها ويلاحظ بأن الحاجة إلى المعايير المحاسبية تأتي من خلال:[1]

[1] رابح بوقرة، عربوه محاذ، أثر المعايير المحاسبية الدولية (LAS IFRS) في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية مجلة البحوث الاقتصادية والمالية EFR، العدد الأول، جوان 2014، ص 13 – 14.

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة.
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.
- تحديد الطريقة المناسبة للقياس.
- اتخاذ القرار المناسب.

## المطلب الثاني: خصائص معايير المحاسبة الدولية وأسباب ظهورها

### أولا: خصائص معايير المحاسبة الدولية

تتميز معايير المحاسبة الدولية بمجموعة من الميزات والخصائص التي يمكن ذكر أهمها في النقاط على النحو التالي:

- معايير المحاسبة الدولية بمثابة القواعد التي يرجع إليها المهنيون والأكاديميون لدعم أعمالهم النظرية أو التطبيقية لكنها في نفس الوقت لا تمنع من الاجتهاد والبحث المتواصل.
- بين الأسباب التي أدت إلى ظهور معايير المحاسبة الدولية والتقليل من درجات الاختلاف وتقريب وجهات النظر المختلفة فيها يتعلق بالجانب المحاسبي خاصة.[1]
- يتم الاعتماد عليها لتحديد الطرق المحاسبية الصحيحة والمناسبة للقياس والعرض والإفصاح المتعلقة بالقوائم المالية للمؤسسة حيث تحدد المركز المالي الحقيقي لها.
- تتميز معايير المحاسبة الدولية بقدرتها على تقديم جملة من الحلول المتعلقة بالمشاكل المحاسبية التي ظهرت مع زيادة حركة الاستثمارات بين الدول.
- تتميز معايير المحاسبة الدولية بالمرونة وقابلية التطبيق فهي سهلة واضحة تعمل على مساعدة مختلف المستخدمين ذوي العلاقة بالمؤسسة سواء داخليين أو خارجيين
- تتصف هذه المعايير بأنها شبه رسمية أي أنها غير قانونية وليس لها طابع الإجبار في التطبيق والممارسات التي تهم المؤسسة.
- تتميز معايير المحاسبة الدولية بقدرتها على تحقيق الإجماع الدولي خاصة أنها تعرف من فترة إلى أخرى جملة من التعديلات والإصلاحات.[2]

[1] مدني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي المفهوم الأهداف والمبررات، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الرابع،2006 ص 134.

[2] قجطوط فريد، مكرود حسنى، أثر التضخم على القوائم المالية في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 12

**ثانيا: أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية**

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة ومعاييرها الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة لعدة أسباب أهمها:

- تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية.
- تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية.
- تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمال تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول.
- الحاجة إلى المعايير لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية.
- مشكل العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية
- ظهور المنظمات المحاسبية والدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية.[1]

[1] مداني بن بغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص134

## المبحث الثاني: هيئة اصدار معايير المحاسبة الدولية

في خضم التنوع الكبير في الأنظمة المحاسبية عبر الدول نتيجة التسارع الاقتصادي العالمي، وظهور كيانات اقتصادية عملاقة، وتوسع نطاق عمل الشركات العابرة للقارات، وازدهار التبادلات التجارية في عصر العولمة، أصبحت الحاجة ملحّة إلى توحيد المعايير المحاسبية دولياً. مما دفع الخبراء والمتخصصين في هذا المجال إلى تكثيف الجهود لتحقيق انسجام عالمي، عبر حوارات مُستمرة حول السياسات المحاسبية المحلية، ومحاولة التوفيق بينها بتجاوز نقاط الاختلاف. وقد كان لمنظمات مهنية دولية دور محوري في هذه المساعي، لعل أبرزها هيئة معايير المحاسبية الدولية، التي ساهمت في صياغة إطار موحد يسهل التعاون الاقتصادي العالمي.

### المطلب الأول: تقديم هيئة اصدار معايير المحاسبة الدولية IASC

تأسست لجنة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973 موجب اتفاقية وقع عليها مندوبي تسعة دول، واتخذت من بريطانيا مقرا لها. وقد تولت وضع معايير المحاسبة الدولية ( IAS ) حيث أصدرت 41 معيار إلى غاية 2000 ، أين تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء بعضها فانخفض عددها إلى 30 معيار، وفي عام 1977 شكلت هذه اللجنة لجنة دائمة للتفسيرات (SIC ) لبحث القضايا المحاسبية التي يحتمل أن تخضع لمعالجة بديلة أو غير مقبولة في غياب توجيهات محددة، ويتعلق عملها بوضع تفسيرات للمعايير التي تم إصدارها فوصلت التفسيرات التي نشرتها حتى سنة 2000 أربعة وثلاثين تفسيرا، تم فيما بعد دمج منها ضمن المعايير المحاسبية ذات العلاقة، وفي عام 1998 أصبح عدد أعضاء اللجنة 143 عضوا، يمثلون تنظيمات محاسبية من 101 دولة، مع تعديل مسماها لتصبح معايير الإبلاغ المالي الدولية ( IFRS ) حيث صدرت سبعة معايير منها إلى غاية 2007 ، وأعيد مراجعة 17 معيارا من معايير المحاسبة الدولية.[1]

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لهيئة معايير المحاسبة الدولية

عرف القانون الأساسي لهذه الهيئة مراجعة هيكلية تمحض عنها تغيير في هياكلها، بدأ العمل بها بتاريخ 01 أفريل 2001 م، تقرر حسب التوصية الواردة في القانون الأساسي للمادة الرابعة تحديد الشكل القانوني لهذه الهيئة باعتبارها مؤسسة (Foundation) وانطلاقا من القانون الأساسي الذي أدخلت

[1] رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير محاسبة وتدقيق، جامعة أم البواقي، 2011 ص 105

بموجبه إصلاحات جذرية على هيئة المعايير المحاسبية الدولية سوف نتناول مختلف الهيئات التي تتكون منها:

**اولا: مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية :** [1]

تتكون مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية من تسعة عشر أميناً، تشمل مهمتهم الآتي:

- تعيين أعضاء المجلس بمن فيهم أولئك الذين يعملون بالارتباط مع واضعي المعايير المحليين ووضع عقود الخدمة ومعايير الأداء.
- تعيين أعضاء لجنة التفسيرات القائمة والمجلس الاستشاري للمعايير.
- المراجعة السنوية لاستراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومدى فعاليته.4-القبول السنوي لميزانية مجلس معايير المحاسبة الدولية وتحديد أساس التمويل.
- مراجعة القضايا الاستراتيجية العامة المؤثرة على معايير المحاسبة والدعاية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والعمل الذي يقوم به وتعزيز أهداف تطبيق معايير المحاسبة الدولية وضمان إبعاد أمناء المجلس من التدخل في الأمور الفنية المرتبطة بمعايير المحاسبة.
- وضع وتعديل الإجراءات التشغيلية للمجلس، ولجنة التفسيرات القائمة، والمجلس الاستشاري للمعايير.
- قبول التعديلات في ميثاق المؤسسة بعد بذل ما يجب، بما في ذلك التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير، ونشر مذكرات العرض المبدئية للتعليق عليها من الجمهور.

**ثانيا: مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)** [2]

بعد حوالي 25 عاما من البدء في تطوير المعايير، ظهرت الحاجة الى تغيير هيكل اللجنة. والشكل الجديد هو مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والذي تقع على عاتقه المسؤولية لتطوير معايير التقارير المالية الدولية. تشكل المجلس عام 2001 ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية.

ويتكون من 14 عضوا، ويقوم بأعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية ويختلف عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، وهي الهيئة السابقة له في عدة مجالات رئيسية منها، خلافا للجنة معايير المحاسبة الدولية، لا يربط مجلس معايير المحاسبة الدولية علاقة من قبل مجموعة من ذوي خلفيات جغرافية ووظيفية متنوعة مستقلين عن مهنة المحاسبة.

[1] ريتشارد شرويدر، وآخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، ،2006 ص 122

[2] سعد السكاني, معايير المحاسبة الدولية والازمة المالية العالمية, مركز الكتاب الأكاديمي,الأردن , 2016, ص46 47

وخلافا لأعضاء مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية فان مجلس معايير المحاسبة الدولية يتم تعيينهم على اساس المهارة الفنية والخبرة أكثر من كونهم ممثلين لهيئات محاسبة محلية محددة أو منظمات. ينعقد عادة مجلس معايير المحاسبة الدولية مرة كل شهر خلافا لمجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية الذي يجتمع قرابة أربع مرات فقط خلال السنة.

**ثالثا :المجلس الاستشاري للمعايير (SAC)**[1]

يتشكل هذا المجلس من ثلاثين عضوا على الأقل يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد يرأسهم رئيس مجلس المعايير المحاسبية الدولية وهيئات التوحيد الوطنية والأطراف الأخرى المهتمة بالمعلومات المالية الدولية.

**رابعا: اللجنة الدولية لتفسير المحاسبة المالية (IFRIC)**

تتكون هذه اللجنة من 12 عضوا يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، تهتم هذه اللجنة بتفسير بعض النقاط الخاصة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية الموجودة وإعداد ونشر مشاريع تفاسير لإثرائها بين جمهور المهتمين لإتمام عملية التفسير، كما تنسق هذه اللجنة مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان حلول ذات جودة عالية.

## المطلب الثالث: اجراءات اصدار معايير المحاسبة الدولية

تخضع عملية إصدار أو تعديل أي معيار محاسبي دولي لسلسلة من الإجراءات الدقيقة التي تعتمد على التشاور مع جميع الجهات ذات العلاقة، مثل المجالس الوطنية للمحاسبة والهيئات المهنية المرتبطة بمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، وفقًا للمراحل التالية: [2]

**اولا: تشكيل اللجنة التوجيهية:**

يُشكل مجلس المعايير (IASB) لجنة توجيهية دولية برئاسة أحد أعضائه، وتضم ممثلين من المؤسسات الأعضاء في المجلس أو المجموعة الاستشارية، بالإضافة إلى خبراء في المجال موضوع الدراسة.

**ثانيا: تحليل القضايا وإعداد الملخص:**

- تقوم اللجنة بدراسة جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع المطروح، مع مراعاة الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية والممارسات المحلية أو الإقليمية.

[1] مدني بن بلغيث أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 130

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان المحاسبة الدولية ومعاييرها دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008 ص 183

- تُعد اللجنة تقريرًا مختصرًا يلخص النقاط الرئيسية والخلافات المحتملة.

**ثالثا: إعداد بيان المبادئ التمهيدي:**

بعد استقبال تعليقات المجلس على الملخص، تُصدر اللجنة "بيانًا تمهيديًا" يوضح المبادئ الأساسية التي ستُبنى عليها مسودة المعيار، مع ذكر الحلول المقترحة ومبررات قبولها أو رفضها (خلال 4 أشهر).

**رابعا :مراجعة التعليقات والموافقة على البيان النهائي:**

تُنقح اللجنة البيان التمهيدي بناءً على الملاحظات، وتُقدم نسخةً نهائيةً للمجلس للموافقة عليها، لتصبح أساسًا لإعداد المسودة الأولى للمعيار.

**خامسا :نشر المسودة وجمع التعليقات العامة:**

بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل، تُنشر المسودة التمهيدية للاستشارة العامة لمدة تتراوح بين شهر وستة أشهر.

**سادسا: إصدار المعيار النهائي:**

- تُراجع اللجنة جميع الملاحظات المقدمة، وتُعدّ النسخة النهائية للمعيار.
- يُعتمد المعيار رسميًّا بعد موافقة ثلاثة أرباع (¾) أعضاء المجلس، ثم يُنشر للاستخدام. [1]

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان المحاسبة الدولية ومعاييرها. مرجع سبق ذكره .183

## المبحث الثالث: التجارب الدولية في معايير المحاسبة الدولية مزاياها عيوبها

تُظهر تجارب الدول مع معايير المحاسبة الدولية مجموعة متنوعة من النهج، بدءًا من التبني الكامل إلى التكييف الجزئي. تهدف هذه المعايير إلى توحيد لغة المحاسبة العالمية، مما يسهل مقارنة البيانات المالية بين الدول. ومع ذلك، تواجه الدول تحديات مختلفة في تطبيق هذه المعايير، مثل التحديات الثقافية والاقتصادية والقانونية.

### المطلب الأول: التجارب الدولية مع معايير المحاسبة الدولية

أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الفائتة عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية[1]:

**اولا: لاتحاد الأوروبي:**

ففي الاتحاد الأوروبي اعتمدت مختلف الدول المشكلة لهذا الاتحاد المعايير الدولية بموجب القرار الذي صدر عام 2002 والذي طالب الشركات الأوربية المسجلة في البورصات والتي كان يبلغ عددها 8000 شركة تقريباً بإتباع المعايير الدولية ابتداء من عام 2005. وبهذا باتت 27 دولة تطبق الشركات فيها تلك المعايير، هذا بالإضافة إلى دول أوربية أخرى.

**ثانيا: الولايات المتحدة الامريكية:**

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من أن لديها أكبر بنية تحتية محاسبية ممثلة في المجالس والهيئات الوطنية والبورصات والمستثمرين ومجلس وطني للمعايير المحاسبية بدأ في الثلاثينات من القرن السابق بلجنة إجراءات المحاسبة ثم مجلس مبادئ المحاسبة حتى عام 1973م (سنة بدأ النشاط الدولي للمعايير المحاسبية) ثم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، وصدور العديد من المعايير المحاسبية والنشرات للمفاهيم المحاسبية وغيرها من الإصدارات البحث، ورغم أنها كانت شريكا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة، إلا أنها لا تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية ولا حتى تقبلها بصورة كاملة حتى الآن، سواء من حيث العضوية في لجنة معايير المحاسبة الدولية أو مجلس معايير المحاسبة الدولية الحالي أو مجموعة 4+1.

ومع تزايد نبرة العولمة في المعايير المحاسبية وظهور ملامح وأسس كيان دولي متماسك من المعايير المحاسبية الدولية، ووقوع بعض الكوارث المحاسبية في أمريكا في مطلع هذا القرن، بدأت

[1] مرزوقي مرزقي، حولي محمد، مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي، ملتقى علمي دولي، 2011، ص15

البورصة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة المالية يقترب شيئا فشيئا من المعايير الدولية. وذلك عن طريق إتباع استراتيجية مزدوجة:

- الأولى تتمثل في تغيير بعض المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية.
- الثانية تتمثل في تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية.

ففي عام 2002 توصل كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى تفاهم مشترك تضمن النقاط الآتية:

- العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة وقابلة للتطبيق.
- التنسيق فيما بينها قبل أي إصدارات مستقبلية.

وبالتالي يمكن القول:

- أن المعايير الأمريكية مازالت قائمة.
- أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مستمر في إصداره للمعايير.
- التنسيق مع المعايير الدولية سوف يكون سابقا على الإصدار.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية يغير بعض معاييره تبعا لعملية التوفيق.

**ثالثا: اليابان**

تتسم التجربة اليابانية في تعاملها مع معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:

- التأكيد على ضرورة التنسيق بين المعايير الدولية واليابانية.
- ينصب التنسيق على الخصائص الاقتصادية المتشابهة، ويفهم من ذلك أن التنسيق في المعايير لا يتناول المعايير المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية المختلفة.
- أن الاتجاه المستقبلي هو الإبقاء على المعايير الوطنية رغم جهود التوحيد.[1]

**رابعا: المملكة المتحدة (بريطانيا)**

رغم أن المملكة المتحدة من الدول المؤسسة للجنة معايير المحاسبة الدولية وتستضيف بلادها مقر الهيئة الدولية. كما أن أول رئيس للمجلس الدولي هو بريطاني وعمل رئيسا للمجلس البريطاني للمحاسبة، إلا أنها لم يكن لديها خطة محددة للتوافق مع المعايير الدولية، حيث كان المجلس البريطاني يصدر المعايير الوطنية حسب احتياجات السوق البريطاني رغم نشاطها في صياغة المعايير الدولية.

بدأ المجلس البريطاني في دراسة الاختلافات بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية عام 2002.

[1] مرزوقي مرزقي، حولي محمد، مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي2011، مرجع سبق ذكره،ص 16

أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني ستة معايير اعتبرت خطوة هامة وكبيرة نحو توفيق معايير المحاسبة البريطانية مع المعايير الدولية

لذلك فإن استراتيجية التوفيق مع المعايير الدولية كانت تتضمن الإبقاء على المعايير البريطانية.

وإن إدخال المعايير الدولية لبريطانيا سوف يكون من خلال معايير بريطانية صادرة عن المجلس البريطاني.

**خامسا: بعض الدول العربية**

تبلورت أهمية المعايير في حاجة بعض الدول العربية إلى الحصول على التمويل غير المباشر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ووجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول تتولى التشجيع على استخدام المعايير الدولية، ومن الملاحظ أن العديد من الدول العربية ليس لديها خبرة طويلة في صناعة معايير المحاسبة كما أن المتاح لديها من المعايير الوطنية لا يشكل هيكل متكامل من المعايير. إلا أن تطور ونمو أسواق المال في بعض الدول كعامل حيوي وراء الطلب على معايير المحاسبة.

وكان يتمثل الانتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل مباشر إما عن طريق بورصات الأوراق المالية أو بموجب قرارات لتطبيق المعايير.

فقد صدرت العديد من الأنظمة والتشريعات في مختلف الدول العربية والتي تنص على تطبيق المعايير وخاصة بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة.[1]

## المطلب الثاني: مزايا وعيوب معايير المحاسبة الدولية

يرى العديد من الباحثين والمهمتين أن استعمال المعايير المحاسبية الدولية يضمن الحصول على عدة مزايا وعيوب يمكن تلخيصها كالتالي:[2]

**أولا: مزايا معايير المحاسبة الدولية**

- تعتبر المعايير المحاسبية الدولية كمرتكزات يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية وإكسابها صفة الموضوعية، وذلك بإعطاء إطار متكامل معترف به دوليا وذو جودة عالية لتحديد، قياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية والحد من الاختلافات على المستوى الدولي في هذا

[1] مرزوقي مرزقي، حولي محمد، مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي2011، مرجع سبق ذكره،ص 16

[2] بولجنيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص42. 43

- لقد أدى تبني المعايير المحاسبية الدولية إلى تغير نظرة الكثير من الدول والهيئات للمحاسبة، حيث اتجه الاهتمام إلى جانب صياغة المعايير والضوابط المنظمة لأهم المعالجات المحاسبية؛
- إلى تحديد أهداف المحاسبة والقوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات الواردة فيها، كما تحول الاهتمام من مجرد اعتبار المحاسبة كأداة تسجيل تبويب وتلخيص لعمليات المؤسسة إلى اعتبارها نظام معلومات متكامل يعمل على تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة وإيصال النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة؛
- تسمح المعايير المحاسبية الدولية بتقديم الواقع عن تعاملات المؤسسة وإعطاء صورة دقيقة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية وليس وفق نظرة قانونية فالبعد الدولي لهذه المعايير لا يتيح لها مراعاة الخصائص التي تميز الأنظمة القانونية لكل دولة، لذلك فهي تفضل تحليل الحقيقة الاقتصادية للتعهدات بهدف تقديم صورة كاملة وملائمة للمزايا التي تواجهها المؤسسة، وهو ما يؤدي في بعض الأحيان إلى تجاوز الشكل القانوني للصفقة، كما تعمل على الابتعاد عن تقييم الأصول القائم أو الظاهر و التقرب من الحقيقة الاقتصادية عن طريق استخدام مفهوم القيمة العادلة و القيمة الحالية؛
- تهدف المعايير المحاسبية الدولية بشكل أساسي إلى إضفاء الشفافية على حسابات المؤسسة وهو ما يسمح بالتحديد الدقيق للصحة المالية لها ومن ثم اتخاذ القرارات الملائمة؛
- تخدم المعايير المحاسبية الدولية بصفة خاصة حاجيات المستثمرين، وذلك بتوفير معلومات مفهومة وملائمة لهم، وهذا ما يضمن نجاعة عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ويشجع على تدفق رؤوس الأموال بين الدول؛
- نشر قوائم مالية تغطي مجالات زمنية أقل من السنة، مما يسمح بالحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار في الوقت المناسب؛
- تعمل المعايير المحاسبة الدولية على تحسين التكوين في المحاسبة، حيث يصبح المحاسب الممارس قادرا على الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي للمحاسبة؛
- تتميز المعايير المحاسبية الدولية بالمرونة ومواكبة التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال الدولية، حيث يتم إعداد المعايير حسب الضرورة والحاجة دون التقيد بفترة أو تواريخ مددة، كما يمكن إلغاء أو تعديل هذه المعايير بما يتوافق مع تغير الظروف المحيطة؛

- يشكل تبني المعايير المحاسبية الدولية فرصة لتحسين التنظيم الداخلي للمؤسسة من خلال إعادة النظر في الإجراءات الداخلية الخاصة بالتسيير المحاسبي والضريبي وكشلك اعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

**ثانيا: عيوب معيار المحاسبة الدولية**

إن المعايير الدولية تحتوي كثيرا من الشعرات ونواحي القصور التي تجعلها عاجزة في الكثير من الأحيان عن معالجة نقاط جوهرية وهامة في الأقطار الملتزمة بتطبيقها مما جعلها عرضة للكثير من الانتقادات التي يمكن توضيحها كما يلي:[1]

- من أهم الانتقادات التي توجه للمعايير المحاسبية الدولية كثرة الخيارات والبدائل التي تنضوي عليها فيما يخص قواعد القياس والإفصاح الأمر الذي يحد من دورها في تقريب الممارسات المحاسبية بين الدول، كما قد يشكل فرصة للمسيرين للتلاعب في القوائم المالية عن طريق اختيار السياسات التي تسمح لهم بإظهار النتائج التي يريدونها؛
- إن المعايير المحاسبية الدولية غير قادرة على الإلمام بجميع القضايا التي تهم مستخدميها وهذا راجع الاختلاف احتياجات هؤلاء المستخدمين، فالمعايير المحاسبية الدولية لا تغطي إلا المواضيع ذات الطابع الدولي والتي تهم معظم الدول، دون في القضايا الخاصة المعلقة بدولة معينة أو مجموعة محدودة من الدول؛
- تتميز المعايير المحاسبية الدولية بكونها مبادئ عامة ونيست قواعد تفصيلية، مما قد يترك مجالا واسعا لتأويلها، وبالتالي يمكن أن تلجأ مؤسستان من نفس البلد أو نفس القطاع إلى معالجتين محاسبيتين مختلفتين لنفس العملية؛
- إن المعايير المحاسبية الدولية تهتم بتوفير معلومات عن الوضعية المالية ونتيجة أعمال المؤسسات المسعرة فالبورصة بهدف مساعدة المستثمرين والدائنين على اتخاذ القرار، وبالتالي فهي لا تغطي العديد من المجالات الأخرى (المحاسبة الإدارية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، محاسبة الموارد البشرية...) التي قد تهم عدة أطراف (مسيرين، حكومة ...)؛
- توجه العديد من الانتقادات لمفهوم القيمة العادلة الذي تعتمد عليه المعايير المحاسبية الدولية في تقييم العديد من عناصر الأصول والخصوم، حيث يعاب على القيمة العادلة فكرة إدخال تنبؤات مستقبلية لإعداد القوائم المالية باعتبارها تقوم على مبدأ تحيين التدفقات النقدية المستقبلية

[1] بولجنيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالي، مرجع سبق ذكره ، ص43

المتوقعة من ذلك الأصل أو الخصم، كما تؤدي إلى تأثر نتائج المؤسسة بالأحداث الخارجية (تقلبات الأسعار ومعدلات الفائدة ...) أكثر من تأثرها بقراراتها الداخلية و تؤدي أيضا إلى تقلب كبير في نتائج المؤسسة من سنة لأخرى نتيجة تقلب قيم الأصول و الخصوم؛

- إدخال مبدأ تدني قيمة الأصول الذي ينص على القيام باختبار تدني القيمة عند وجود مؤشر داخلي أو خارجي يدل على انخفاض القيمة القابلة للتحصيل لأصل ما عن قيمته المحاسبية، هذا الأمر يتطلب نظام معلومات فعال ويستهلك جهد وتكلفة كبيرة لتتبع قيم أصول المؤسسة وإجراء هذه الاختبارات.[1]

[1] بولجنيب عادل، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالي، مرجع سبق ذكره، ص 43

**خلاصة الفصل:**

تشكل معايير المحاسبة الدولية إطارا عالميا لتعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية، عبر توحيد أسس القياس والعرض بما يقلل من تأثير العوامل الذاتية. وقد أكدت الدراسة دور هيئة الإصدار في تطوير معايير مرنة تواكب تعقيدات الاقتصاد العالمي، رغم التحديات التي تواجه بعض الاقتصاديات في تبنيها بسبب الاختلافات التشريعية أو الثقافية. وبينما تسهم هذه المعايير في تسهيل الاندماج المالي وزيادة كفاءة تدفق رؤوس الأموال، فإن تفعيلها الأمثل يتطلب موازنة بين التوحيد الدولي ومراعاة الخصوصيات المحلية، مع تعزيز التعاون بين الجهات التشريعية والمهنية لتحقيق الانسجام المنشود.

أسس القياس والعرض بما يقلل من تأثير العوامل الذاتية. وقد أكدت الدراسة دور هيئة الإصدار في تطوير معايير مرنة تواكب تعقيدات الاقتصاد العالمي، التي تساهم في تسهيل الاندماج المالي وزيادة كفاءة تدفق رؤوس الأموال، إلا أن تبنيها التي في بعض الاقتصاديات قد يواجه تحديات وصعوبات بسبب الاختلافات التشريعية أو الثقافية. فإن تفعيلها الأمثل يتطلب موازنة التوحيد الدولي مع الخصوصيات المحلية، وتعزيز التعاون بين الجهات التشريعية والمهنية لتحقيق الانسجام المنشود.

# الفصل الثاني: الإطار النظري الأداء المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية

**تمهيد:**

يعتبر الأداء المالي من المفاهيم التي نالت النصيب الأوفر من الاهتمام والتحليل في البحوث والدراسات الإدارية بشكل عام، كما يحظى الأداء المالي في المؤسسات بكافة أنواعها باهتمام كبير ومتزايد من قبل جميع الأطراف المعينة في المؤسسة باعتباره السبيل الوحيد على البقاء والاستمرارية مما استوجب التعرف على الإطار النظري للأداء المالي وأثر المعايير المحاسبية الدولية والنظام المالي المحاسبي عليه وكذا والوقوف على بعض الجوانب الضرورية فيه. وسيتم التطرق في هذا الفصل إلي:

- المبحث الأول: ماهية الأداء المالي
- المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي
- المبحث الثالث :القوائم المالية

# المبحث الأول: الأداء المالي

الاداء المالي عبارة عن أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وتوجيه المستثمرين اتجاه الشركات الناجحة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها. وتعبر الشركات عن أدائها المالي، من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة، حتى تتمكن المؤسسة من تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

## المطلب الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي

حاولنا امن خلال هذا المطلب لإحاطة بمفهوم الأداء المالي، حيث تم التطرق إلى:

### أولا: مفهوم الأداء

يعد الأداء مفهوماً شمولياً وهاماً بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني وبمناقشة المستويات التي يحلل عندها والقواعد الأساسية لقياسه ويعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها الباحثون مع القول إن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم. [1]

وبشكل عام ينظر إلى الأداء من أنه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين.

### ثانيا: مفهوم الأداء المالي

هناك عدة تعاريف الأداء المالي نذكر منها:

- **التعريف الأول:** يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسة، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث إنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، الطبعة 2، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص89،

استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[1]

- **التعريف الثاني:** الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد في الاستخدامات قصيرة وطويلة الأجل، من أجل تكوين الثروة وتحقيق الأهداف المرجوة[2]
- **التعريف الثالث:** يعرف أيضا بتعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدني التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة، تمتد إلى مدى المتوسط، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستمرار في مستوى الأداء.[3]

**ثالثا: أهمية الأداء المالي**

تتمثل أهمية الأداء المالي في النقاط التالية:

- تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين ؛
- وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح اجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقى الضوء على الجوانب التالية:[4]

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.
- تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.
- تقييم تطور توزيعات الشركة.
- تقييم تطور حجم الشركة.

---

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات،الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 45

[2] عبد المحسن توفيق محمد تقييم الأداء، دار النهضة العربية، الإخوة الأشقاء للطباعة القاهرة، مصر، 1998، ص: 03

[3] مترابط زينب، مصري حسني، أثر القياس المحاسبي لرأس المال الفكري على اداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة 2010الي 2020، أطروحة دكتوراه، سطيف، ص119

[4] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات،الطبعة1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص46، 47

## المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي

يمكننا التطرق إلى أهداف الأداء المالي في المؤسسات أهمها في النقاط التالية:[1]

**التوازن المالي:** وهو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي وهو يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات (استخدامات الأموال ومصادرها).

1. **نمو المؤسسة:** يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات استراتيجية، فالنمو وظيفة استراتيجية جد مهمة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء، الاستمرار.
2. **الربحية والمردودية** تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة الشركة في توليد الأرباح. فهي تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية، وتهدف المؤسسة قياس الربحية وتقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه.
3. **السيولة وتوازن الهيكل المالي:** تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة (المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) إلى أموال متاحة بسرعة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات. ويقيس هذا المتغير قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة.

أما توازن الهيكل المالي للمؤسسة يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر التكلفة المالية تلعب دورا مهما في التخصيص الأمثل للموارد المائية.

## المطلب الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

[1] طرشي محمد، يخلف صفية، أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، يوم: 2017/04/25، ص9، 10

**أولا: معايير الاداء المالي**

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر مجموعة من المعايير من أجل حساب مستوى الأداء الذي حققته المؤسسة والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها. والمعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية والوثائق الاقتصادية تقدم أفضل المؤشرات التي تساعد مقومي الأداء المالي في حساب المعايير المستخدمة، فإن الميزانية العمومية والكشوف المالية التحليلية وحسابات الأرباح والخسائر والمعلومات الاقتصادية كالعرض والطلب والإنتاج والقيمة المضافة تلعب دورا هاما كمقياس.

كما إنا لتوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي، فالنسب المالية لا تعني شيئا في حد ذاتها، فينبغي مقارنتها بمعايير نسب أخرى وهناك عدة معايير للمقارنة وهي تتمثل فيما يلي: [1]

1. **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على أداء منظمات الأعمال للسنوات السابقة، إذ تمكن المحلل المالي من حساب النسب المالية، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام والكشف عن مواضع الضعف والقوة، وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة.
2. **المعايير القطاعية (الصناعية):** تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة النشاط، ويستفاد منها بدرجة في عملية التحليل لأنها مستمدة من القطاع ذاته. ورغم اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي
3. **المعايير المستهدفة:** هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.
4. **المرونة:** يتعلق الثبات بالمقياس وليس بالأداء لأن الفرد يتغير أو يخضع لتقلبات.

**ثانيا: العوامل المؤثرة على أداء المالي**

العوامل الداخلية الادارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي تتلخص كما يلي:[2]

**1. الهيكل التنظيمي :**

[1] هادف عبد القادر، دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم اقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير. مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2018، ص 4. 5

[2] محمد محمود خطيب، مرجع سبق ذكره ،ص 49

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الادارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الادارية في الشركات واما التمايز الافقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الادوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

**2. المناخ التنظيمي:**

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الادارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وإما اتخاذ القرار هو اخذه بطريقة عقلانية وتقيمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها وأسلوب الادارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من ادائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات[1]

**3. التكنولوجيا:**

وهي تمثل الطرق والأساليب المعتمدة في الشركة، من أجل تحقيق الأهداف المخططة والتي تسعى إلى ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون حسب المواصفات التي يرغب فيها المستهلك، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة. وللمؤسسة الاختيار بين مختلف التكنولوجيات المناسبة لطبيعة أعمالها والتي تنسجم مع أهدافها حيث إن أصبحت التكنولوجيا أصبحت من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات وعلى هذه المؤسسات التكيف معها، وتعديل أدائها وتحسينه لكي يتلاءم بين التقنية والأداء. وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة، كالقدرة التنافسية، ومحاولة تخفيض التكاليف، بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

**4. الحجم:**

[1] محمد محمود خطيب، مرجع سبق ذكره ،ص 50

يعني الحجم تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، وهناك عدة مقاييس لقياس حجم الشركة منها:

- إجمالي الموجودات؛
- إجمالي الودائع؛
- إجمالي المبيعات؛
- إجمالي القيمة الدفترية.

والحجم من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات سلبا، ويشكل عائقا لأداء المؤسسات، فكلما زاد الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا وبالتالي يكون أداؤها أقل فعالية، أما الأثر الإيجابي حيث إنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة. وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وفي الأخير بينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية. [1]

[1] زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير،جامعة البليدة،2011، ص73

# المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

إن تقييم الأداء المالي في البنوك يهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها من خلال إتباع القواعد والمراحل اللازمة لهذه العملية،

## المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

### أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

وقبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي نعرف أولا مفهوم التقييم.[1]

يعرف التقييم على أنه عملية إشراف ومراجعة من قبل سلطة أعلى بقصد معرفة كيفية سير الأعمال والتأكد من أن الموارد المتاحة داخل المنظمة تستخدم وفقا للخطة الموضوعة.

- **التعريف الأول:** تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، فيعرف "بأنه عملية مقارنة بين الإنجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة الانحرافات السلبية
- **التعريف الثاني:** كما يعرف تقييم الأداء المالي على أنه "مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإدارية والإنتاجية والتقنية والتسويقية والتخطيطية... إلخ، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى، إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثلية عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عملها.
- **التعريف الثالث:** كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على قيامهم بمدى معرفة التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر.[2]

[1] خنفري خيضر البورنيسة مريم، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2016، ص58

[2] بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بوفال poval/spa وحدة المسبك بالبراقية، 2010-2011، مذكرة ماجيستير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2011، ص70.

**ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي:**

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:

- عملية تقييم الأداء المالي تساعد في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المالي المخطط والأداء المحقق}
- تقييم الأداء المالي يظهر التطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ؛
- نظام التقييم يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة، واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية؛
- اكتشاف التغيّرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة، واكتشاف القرارات الخاطئة فوراً لاتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب.[1]

**ثالثا: خطوات تقييم الأداء المالي:**

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:[2]

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم. الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة اسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها".[3]

[1] زبيدي بشير، حابي أحمد، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، العدد2، 2013، ص76

[2] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص51- 52

[3] محمد محمود حسين، مرجع سبق ذكره، ص52

## المطلب الثاني: مصادر تقييم الأداء المالي

### أولا: مصادر الخارجية[1]

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات عامة وقطاعية.

1. **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

2. **المعلومات القطاعية:** تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية. فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة بعض المواقع على الانترنيت ...

لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام اقتصادية أو مالية تعد عملية صعبة جدا.

### ثانيا: المصادر الداخلية

تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي:[2]

1. **الميزانية:** هي عبارة عن تقرير يتكون من جزئيين، يمثل الجزء الأول مصادر التمويل ويسمى بالخصوم أو المطلوبات، أما الجزء الثاني يسمى الأصول أو الموجودات، وهي في الواقع عبارة عن ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة.

[1] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم –دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000–2002)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001–2002، ص39

[2] عدوي وداد، ونوغي عفاف، استخدام جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي2020، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021–2022، ص39

2. **جدول حسابات النتائج:** هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة بحيث إذا زاد مجموع الإيرادات عن المصروفات تكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحا والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية.
3. **جدول تدفقات الخزينة:** يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة.
4. **جدول تغير الأموال الخاصة:** يعرض جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا لحركة مكونات رؤوس الأموال خلال الدورة المالية.
5. **الملاحق:** هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة بهدف تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- المعلومات غير الرقمية وتتمثل فالتعليقات.[1]

## المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

### اولا :المؤشرات التقليدية

#### 1. النسب المالية: [2]

**1.1. نسب الربحية:** تعكس نتائج هذه المجموعة من النسب كفاءة وفاعلية أداء المنشاة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للمنشأة، ولهذا فان نسب الربحية تعد مؤشرا دقيقا على تحقيق الهدف الذي يبرر استمرار المنشاة في الحياة الاقتصادية.

من أهم نسب الربحية تملكت في:

**أ. العائد على المبيعات (نسبة صافي الربح):** تغير هذه النسبة عن قدرة المسيرين في تسيير رقم الأعمال والأعباء الكلية للمؤسسة، كما تساعد على معرفة صافي الربح للمؤسسة والتي تحسب كما يلي:

[1] عدوي وداد، ونوغي عفاف، مرجع سبق ذكره، ص39

[2] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص65-67

**نسبة صافي الربح = صافي الربح بعد الفائدة والضرائب + صافي المبيعات**

ب. العائد على إجمالي الأصول: وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويتم حسابها بالشكل التالي:

**معدل العائد على الموجودات = النتيجة الصافية + إجمالي الأصول**

**ج. العائد على حقوق الملكية:** يعتبر مؤشر المعدل العائد المتحقق من استثمار أموال المالكين، إذ أن ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية هو دليل أداة الإدارة الكفؤة. ويمكن التوصل إلى معدل العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية:

**معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة + حقوق الملكية**

**2.1. نسب السيولة:** مجموعة من النسب المالية تهتم بتقييم الأداء من خلال دراسة وتحليل قدرة الإدارة في الوفاء بتسديد الالتزامات المستحقة على المنشأة في تاريخ استحقاقها، أي تقييم الأداء وفقا للقدرة عن التسديد، وكما يبدو من مضمون السيولة هنا فان مجموعة نسبها تعد مؤشرات صريحة لتحديد المدى الذي يمكن أن تتعرض له منشأة الأعمال لمخاطر الإفلاس والناتجة عن عدم القدرة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة. [1]

**أ. نسبة السيولة العامة:** تعتبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل**

**ب. نسبة السيولة السريعة:** تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد وتحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزونات) / الديون قصيرة الأجل**

**ج. نسبة السيولة الجاهزة:** تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينيها.

**نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة – ديون قصيرة الأجل**

[1] - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي التسيير المالي الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011 ، 281 – 290.

**3.1. نسب النشاط:** تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم أعمال، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي:

**معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول**

**معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة**

**معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة**

**4.1. نسب المردودية:**

**أ. المردودية المالية:** تعرف أيضا بأنها مردودية الأموال الخاصة بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.[1]

ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

**المردودية المالية – النتيجة الدورة الصافية / الأموال**

**ب. المردودية الاقتصادية:** والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في السوق بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو اهتلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة.

**نسبة المردودية الاقتصادية RE = النتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول**

**ج. الرافعة المالية:** يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة، ومنه يمكن أن تكون الاستدانة ذات أثر ايجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي.

وتحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة الرافعة المالية = المردودية المالية – المردودية الاقتصادية**

[1] - فهمي مصطفى الشيخ ،التحليل المالي، الطبعة الأولى، نادي خبراء المال، رام الله، فلسطين، 2008، ص 52-54.

**5.1. نسبة الملاءة:** تعبر الملاءة المالية على قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة والطويلة المدى باستعمال أصولها القصيرة والطويلة المدى تمثل نسب المديونية مؤشرات أساسية لتقييم مخاطرة الإفلاس.

من بين النسب الأكثر شيوعاً تذكر ما يلي:[1]

**أ. نسبة المديونية:**

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{الديون المالية الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} = \frac{\text{الديون المالية الطويلة الأجل} - \text{الخزينة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

تشير الديون المالية المتوسطة والطويلة الأجل إلى مجموع القروض البنكية والقروض الممنوحة من المؤسسات المالية بما فيه القروض الايجارية وكذلك القروض السندية تُعبر الديون المالية الصافية عن مدى اعتماد المؤسسة على الديون المالية في تمويلها.

تقيس هذه النسبة مستوى المديونية المالية للمؤسسة بالنسبة لأموالها الخاصة، تستخدم هذه النسبة من طرف البنك لقياس قدرة المؤسسة على تحمل ديون إضافية، كلما كانت هذه النسبة ضئيلة كلما كانت المؤسسة قادرة على الاستدانة أكثر (المؤسسة في وضعية استقلالية مالية).

**ب. نسبة الاستقلالية المالية:**

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

تقيس هذه النسبة حجم الأموال الخاصة من إجمالي موارد التمويل في المؤسسة (الأموال الخاصة الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية)، كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية مريحة (يمكن للمحلل المالي قبول مستويات تتراوح بين 25% و 30%)

**ج. نسبة الملاءة المالية العامة:**

$$\text{نسبة الملاءة المالية العامة} = \frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{مجموع الديون}} = \frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{الخصوم غير الجارية} + \text{الخصوم الجارية}}$$

[1] - ليندا غربة، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت للفترة 2010-2014، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص 11.

تقيس هذه النسبة معدل تغطية الديون الطويلة والقصيرة الأجل باستعمال أصول المؤسسة، كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت الملاءة المالية للمؤسسة أحسن، أي أنه في حالة التصفية يمكن بيع أصول المؤسسة لتسديد التزاماتها الطويلة والقصيرة الأجل.

**2. التوازن المالي:**

**1.2. رأس المال العامل:** يعرف رأس المال العامل على أنه "مجموع المواد الدائمة الباقية تحت تصرف المؤسسة بعد تحويله الأصول الثابتة، فهو يمثل هامش أمان لتمويل الأصول المتداولة.

كما يحسب رأس المال العامل بطريقتين مختلفتين هما:

| |
|---|
| **من أعلى الميزانية = الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة** |
| **من أسفل الميزانية = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل** |

**أصناف رأس المال العامل:**

**أ. رأس المال العامل الخاص :** وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

| |
|---|
| **رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة** |

**ب. رأس المال العامل الإجمالي:** ويضم جميع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو اقل من سنة وتحسب بالعلاقة:

| |
|---|
| **رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة** |

**ج. رأس المال العامل الأجنبي:** وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:

| |
|---|
| **رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون** |

ويمكن لرأس المال العمال أن يأخذ ثلاثة، حالات وهي:[1]

[1] ريمة يونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة مجلة معهد العلوم الاقتصادية الجزائر، المجلد 20، العدد02، 1990، 12-2016، ص 53

- **رأس مال عامل أكبر من الصفر:** ويعني ذلك أن أصول المؤسسة المتداولة أكبر من خصومها المتداولة ما يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير يزيد من قدرة مؤسسة على تسديد ديونها عند تاريخ استحقاقها، كما يساعدها على مواجهة الاضطرابات التي قد تحدث في دورة الاستغلال.
- **رأس مال عامل أقل من الصفر:** ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة أقل من خصومها المتداولة ما يجعلها تواجه صعوبات في الأجل القصير، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير مما يجبرها بالقيام بتعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.
- **رأس مال عامل يساوي الصفر:** ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة تساوي خصومها المتداولة أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها.

**2.2. احتياج رأس المال العامل:** يعرف احتياج رأس المال العامل أنه " إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة لاستغلال، وهي عبارة عن فرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية ".

وبالتالي نعرض العلاقة العامة الحساب احتياجات رأس مال العامل:

**احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة – الخصوم المتداولة خارج**

ويمكن تجزئته إلى:

**1. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex:** هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل المرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

**احتياج رأس المال العامل للاستغلال = أصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة**

**2. الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex:** هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل الذي يخص النشاط الغير العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

**احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال – أصول المتداولة خارج الاستغلال – الخصوم المتداولة خارج الاستغلال**

ويأخذ احتياج رأس المال العامل ثلاث حالات، هي:

- **احتياج رأس مال عامل موجب:** يدل على أن موارد الدورة لم تكف لتغطية احتياجات الدورة أي أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة لتغطيته احتياجاتها.

- **احتياج رأس المال العامل سالب:** يدل على أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ما يوحي بوضعية مالية مريحة للمؤسسة.
- **احتياج رأس المال العامل معدوم:** يدل على أن موارد الدورة تغطي احتياجاتها، ما يوحي بالاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة. [1]

**3.2. الخزينة:** ينتج الرصيد الصافي للخزينة من الفرق بين خزينة الاستخدامات وخزينة الموارد، كما يمكن القول إنها تتشكل من تغطية رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياجات التمويلية سواء لدورة الاستغلال أو للنشاطات غير الرئيسية في المؤسسة، أي أنّ الخزينة متوقفة على قدرة رأس المال العامل على تغطية الاحتياج.

وبناء على ما سبق تظهر العلاقات الحسابية للخزينة كما يلي:[2]

**الخزينة الصافية = خزينة الاستخدامات – خزينة الموارد**

أو

**TN = FRNG – BF R**

- **الخزينة أكبر من الصفر:** وهذا ما يعني أن (FR> BEFR)، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتغطية رأس المال العامل عن طريق تجميد جزء من أموالها الثابتة، ما ينتج عنها فائض في السيولة (أموال محمدة)
- لهذا عليها معالجة وضعيتها إما بالاستثمار، أو شراء مواد أولية، أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- **الخزينة أصغر من الصفر:** وهذا ما يعني أن (FR < BFR)، في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي عدم قدرتها على وفاء بالتزاماتها اتجاه الغير عند تاريخ استحقاقها نتيجة وجود تكاليف إضافية ما يجعل المؤسسة مجبرة على قيام بتعديلات منها: مطالبة بحقوقها لدى الغير أو الاقتراض من البنوك، أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ إلى بيع بعض المواد الأولية.
- **الخزينة تساوى الصفر:** وهذا ما يعني أن (BFR= FR)، وهي الخزينة المثالية الناتجة عن حسن التسيير وذلك للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، ومنه التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.[3]

[1] ريمة يونس، مرجع سبق ذكره، ص53

[2] سعاد شعابنية، مطبوعة التحليل المالي، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الثالثة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2022-2021، ص44

[3] سعاد شعابنية، مطبوعة التحليل المالي، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الثالثة، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2022-2021، ص45

**ثانيا: المؤشرات الحديثة:**

**1. القيمة الاقتصادية المضافة: [1]**

يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA الصورة المعدلة لمؤشر الربح المتبقي ، والذي قامت بتطويره مؤسسة Stem Stewart& Co (مؤسسة استشارية أمريكية من خلال اقتراحها إجراء العديد من التعديلات على كل من صافي الربح وكلفة رأس المال لحساب القيمة الاقتصادية المضافة، تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها مؤشر لقياس الأداء وفي نفس الوقت طريقة للتسيير ، ويتم وفق هذا المؤشر ربط المسيرين بالمؤسسة وتحسسيهم بها وفق منطق النتائج من خلال العلاقة التي تربط النتائج بالأموال من جهة، ووفق تكلفة رأس المال التي تمثل التعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال، ممثلين في المساهمين .يعود سبب طرح EVA إلى شمولية هذا المعيار لمتغيرات هامة تعكس الأداء، وبالشكل الذي يعظم من ثروة الملاك أو ثروة حملة الأسهم واستحوذت على الاهتمام في الفترة الأخيرة كشكل جديد في قياس الأداء، لكونها تؤكد على ضرورة تحميل كلفة الاستثمار في صافي ربح التشغيلي الذي تم تحقيقه، وهذا ما أشار إليه Tully 1993 فقد وصف في مجلة الثروة بأن EVA هي أسخن فكرة مالية لهذا اليوم وتزداد . وبرزت أهمية هذا المؤشر فيما يلي؛

- يوضح المعيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين؛
- مقياس حقيقي للأداء التشغيلي والإداري؛
- معيار لنظم الحوافز والتعويضات لمدراء المؤسسات؛
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دوليا؛
- وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب اهتمامات المدراء وحملة الأسهم؛

لحساب EVA وفق العلاقة التالية:[2]

$$EVA = (ROI - CMPC) * CI$$

بحيث:

- ROI: العائد على الاستثمار.
- CMPC: تكلفة رأس المال.

[1] خالد سيف الاسلام بوخلخال، علال بن ثابث ، تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة: دراسة حالة مجمع صيدل خلال الفترة 2009-2011، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12، العدد1، 2021، ص147-148

[2] خالد سيف الاسلام بوخلخال، علال بن ثابت، مرجع سبق ذكره، ص148

- CI: رأس المال

## 2. القيمة السوقية المضافة (MA)

تعرف القيمة السوقية المضافة بأنها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وتعطي تقييما شاملا لأداء المؤسسة منذ نشأتها وحتى تاريخ قياس قيمتها السوقية ويتم تقديرها من خلال الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للسهم مضروب في عدد الأسهم، ويعكس مدى قدرة الإدارة على تعظيم ثروة المساهمين، وتُعطى علاقتها كالتالي:[1]

حيث إن:

$$MVA = MEV - BE$$

- MVA: القيمة السوقية المضافة.
- MEV: القيمة السوقية لحقوق الملكية والتي تساوي (عدد الأسهم مضروبا بالسعر السوقي للسهم
- BVE: القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية المفصح عنها بالميزانية العمومية للمنشأة.

ويمكن أن تكون نتيجة المعادلة السابقة موجبة أو سالبة أو صفراً. حيث تكون موجبة عندما تتجاوز القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية قيمتها الدفترية، وهذا يعني أن عوائد الأسهم في السوق قد ازدادت خلال فترة حياتها، وتكون سالبة إذا حدث العكس، وهذا يعني أن عوائد الأسهم في السوق قد انخفضت خلال فترة حياتها، وتكون النتيجة صفرا في حالة تساوي القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية مع قيمته الدفترية، وهذا يعني ثبات عوائد الأسهم خلال فترة حياتها دون زيادة أو نقصان.

وللتمييز بين مضمون EVA و MVA فإن معيار EVA يشكل نمطا ومنهجا لتقييم الأداء الداخلي (Internal Performance) في حين يعرض معيار القيمة السوقية المضافة تقييما للأداء الخارجي ( External Performance)، وهذا يعني أن معيار القيمة السوقية المضافة لا يعكس فقط ثروة حملة الأسهم بل يعكس أيضا تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للشركة ككل، حيث يمكن القول إن القيمة السوقية المضافة تعد بمثابة مقياس جوهري وهام يلخص الأداء الإداري لشركة الأعمال، ويوضح مدى نجاحه في توزيع وإدارة الاستثمار لمواردها المحددة والنادرة من أجل تعظيم ثروة الملاك.[2]

[1] جرودي رندة، أثر" مخاطر السوق على أداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية"، أطروحة دكتوراه مالية بنوك وتأمينات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، 2019 – 2020، ص167

[2] جودي رندة، مرجع سبق ذكره، ص167

# المبحث الثالث: القوائم المالية ومؤشراتها

يوفر نظام المعلومات المحاسبية عددا من المخرجات لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج الوحدة ومن داخلها، حيث تهتم المحاسبة المالية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية التي تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين، وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بنتائج المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات، وهي التي تمثل المصدر الرئيسي للاطلاع على نتيجة المؤسسة خلال فترة مالية مسبقة.

## المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

### أولا: تعريف القوائم المالية

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

- **التعريف الأول:** تعرفها بأنها مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات.[1]
- **التعريف الثاني:** تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة واحدة اقتصادية، وهي تنشأ نتيجة اجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي تربط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية ومخلصة الى كافة الجهات التي يمكن أن استفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة.[2]
- **التعريف الثالث:** القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع .[3]

[1] Jean-François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, dunod, Paris, 2004, p12.

[2] قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدارة النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011 ،ص25

[3] المادة 2.210 المتعلقة بعرض الكشوف المالية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25/03/200، ص 22

**ثانيا: خصائص القوائم المالية**

تتمثل خصائص القوائم المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة فيها مفيدة للمستخدمين ويمكن أن نميز بين أربعة خصائص أساسية هي: [1]

**1. الملائمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزعم اتخاذه ، فمثلا اذا كنا بصدد دراسة التدفقات النقدية، فإن المعلومات غير النقدية هي معلومات غير ملائمة، فقد تصبح مضللة لعدم الحاجة إليها في سياق قرار معين للملائمة ثلاث خصائص ثانوية :

- أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها، فكل ما تأخرت المعلومات كلما نقصت منفعتها؛
- أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية راجعة أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة أي أن تساعد متخذ القرار بأن يتحقق من صحة قراراته السابقة، فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات إذا كان اتجاه القرار حين ذاك خاطئا؛
- أن تتميز المعلومات بقيمة توقعية أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل الى توقعات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة وتزداد.

**2. الموثوقية:** تعني هذه الخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها ولتحقيق ذلك توفر ثلاثة خصائص ثانوية:

- **صدق المعلومات:** في تمثيل الظاهرة موضع البحث أي تطابق طبيعة العمليات المالية مع أرقام المعلومات المقدمة عنها فمثلا إذا كانت الديون المتوقع عدم تحصيلها تقدر بمبلغ 15000 دينار، ولكن المحاسب اكتفى بتخصيص مبلغ 1000 دينار فقط، إذا المعلومات الأخيرة الذي اعتماد المحاسب 1000 دينار ليست صادقة في تمثيل الظاهرة ومطابقتها للواقع؛
- **الموضوعية:** أو قابلية التحقق أي لو أن أي محاسب آخر إذا أعاد عملية القياس المحاسبي لتوصل الى نفس النتائج ويتحقق ذلك بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية المقبولة عموما، فالنتائج لن تكون مرتبطة بالشخص المحاسب؛
- **الحياد:** أي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز المصلحة فئة معينة من المستخدمين، أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على مصالح غيرها من الفئات فالمعلومات لن تكون

[1] كفايفية آية، سليماني يسرى، دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة 8ماي 1945،قالمة،2021،ص4.5

حيادية إذا غلبنا مصلحة مجلس الإدارة في المؤسسة المساهمة على مصلحة المساهمين عند اختيار طريقة قياس المخزون أو اهتلاك الأصل الثابت فهذا يؤدي الى عدم الحياد في القياس المحاسبي.

**3. القابلية للمقارنة:**

ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات، لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع مؤسسة معينة مقارنة بالمؤسسات المماثلة، مثلا: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها للمؤسسة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب تفوق أو تدني أداء المؤسسات الأخرى ويساعد بالتالي متخذي القرار بالتوقع وتقييم أداء مؤسساتهم وإدارتها.

تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المؤسسات المختلفة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع درجة قابلية المقارنة وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية، الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي يتم رصدها.

**4. الاتساق أو الثبات:**

ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة محاسبية لأخرى، وهذا يتطلب من المؤسسة الثبات في إتباع نفس الطرائق المحاسبية (مثلا) قياس المخزون السلعي، تحديد على الاهتلاكات، قياس مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .....

إن كلا من خاصيتين القابلية للمقارنة والثبات من الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة، ولكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملائمة والموثوقية، فتوافر خاصيتي قابلية المقارنة والثبات في المعلومات المحاسبية لا يجعلها لوحدها مفيدة ما لم تتوافر أصلا خاصيتي الملائمة والموثوقية.

**ثالثا: أهمية القوائم المالية**

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالآتي:

- أداة اتصال؛ وسيلة في تقييم الأداء؛ وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

- فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين العملاء، البنوك ... كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة[1].
- أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.
- وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين. مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين العملاء البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية

## المطلب الثاني: حدود القوائم المالية

تعد القوائم المالية من الوسائل الهامة للاتصال بين الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة بالمؤسسة، إلا أن هذه القوائم عرضة لبعض القيود، ومن أهم القيود ما يلي:[2]

**أولا: افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد:**

يتم إعداد القوائم المالية وفقا لافتراض هام وهو ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، ورغم تأكد معده القوائم المالية من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار، إلا أن الأبحاث والتجارب التي أجريت لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية لم تصل حتى الآن إلى قبول أي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

**ثانيا: التسجيل التاريخي**

تعد القوائم المالية وفقا للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفقرة، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ويمثل التسجيل التاريخي حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص.

[1] فؤاد إليهم، تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع أم البواقي، مذكرة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014-2015 ص 15

[2] محمد ادريس ريموش، زين الدين حلولو، القوائم المالية ودورها في تحديد قيمة المؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة ،جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل ،2019،ص36

**ثالثا: الحكم والتقدير الشخصي**

لتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مؤسسة من ربح أو خسارة فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المؤسسة، ولأن هذا الأمر غير عملي، لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات مالية عادة ما تكون سنة.

**رابعا: قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية**

تملك الإدارة قدرة التأثير على مضمون القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهايات الفترات، ويمكن من خلال عقد بعض الصفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية قد يحدث تأثير على بعض العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية والتي تلقى اهتماما خاصا لكل من الدائنين والمستثمرين أو تمثل أهمية خاصة في تقييم الأنشطة المالية للمؤسسات، ومن أمثلة تلك الأنشطة القيام بعمليات شراء للبضائع بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول.

**خامسا: البنود التي لا تسجل محاسبيا**

لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة، والتي يمكن أن تمثل عوامل هامة لنجاحها، وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل، ورغم ذلك فإن هذا البند لا يظهر في الميزانية، حيث تتحدد القوائم المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لذلك يجب أن ينظر إلى القوائم المالية في هذا الإطار، وباعتبار أنها تمثل جزء وليس كل العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة.

**سادسا: مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية**

يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة. وتؤدي عملية اختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالمؤسسة، وتعتبر المؤسسة هي المسؤول الأول عن التغيرات المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولا عاما لنفس الأحداث الاقتصادية.[1]

[1] محمد ادريس ريموش، زين الدين حلولو، مرجع سبق ذكره، ص37

## المطلب الثالث: عرض عناصر القوائم المالية

يعرف النظام المحاسب المالي على انه نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح في تخزين معطيات تصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونتائجها ووضع خزينتها في نهاية السنة المالية. وعليه يسعى ليسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية فالعرض العناصر القوائم المالية تشمل عناصر التالية:

**أولا: عرض قائمة الدخل المالي (الميزانية)**

تحتوي الميزانية على جانب الاصول والخصوم كما يلي:[1]

**1. الاصول:** تعرف الاصول حسب نظام المحاسبة المالي في مادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن طبيعي تطبيق احكام النظام المحاسب المالي على انه الوسيلة الموجودة تحت تصرف المؤسسة وتنقسم الى نوعين من الاستخدامات 12 وتصنف الاصول الى: اصول غير جارية واصول جارية الخصوم.

2. **الخصوم:** تتمثل الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي حسب المادة 22 في كونها تترجم مصدر الموارد المستعملة في تمويل الاستخدامات حيث تتكون من الالتزامات الراهنة للكيان الناتج عن احداث ماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للكيان في خروج موارد الممثلة لمنافع اقتصادية.

وهذا المفهوم لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما، فالخصوم تعتبر خصوم جارية عندما تتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية او خلال 12 شهر من موالية لتاريخ نهاية الدورة محاسبية، أما باقي الخصوم فتصنف ضمن الخصوم غير الجارية

**3. عرض عناصر الميزانية:** تتضمن الميزانية المحاسبية قائمة المركز المالي) العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة وتعرض موجودات والالتزامات المؤسسة في شكل واحد او شكلان منفصلان عن بعضهما البعض تضم معطيات السنهة المالية الماضية حسابات المجموعة الثانية (حسابات التثبيتات)

حسابات المجموعة الثالثة (حسابات المخزونات والمنتجات التجارية) حسابات المجموعة الرابعة (حسابات الغير)

حسابات المجموعة الخامسة (الحسابات المالية ويشمل كل ح/ 50 القيم المنقولة للتوظيف ح/51 البنوك المؤسسات المالية وما يماثلها /52 الادوات المالية ح/53 الصندوق ح/54 وكالات تطبيقات والاعتمادات 58 تحويلات الداخلية ح/58 خسائر القيمة عن الاصول المالية حسابات المجموع الاولى حسابات رؤوس الاموال :

[1] حليلة عبدى، أثر التحليل المالي للقوائم المالية التحليل في اتخاذ القرارات المالية مذكرة لنيل شهادة ماسترفي مالية المؤسسة، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2020، ص 12

وتضم ح/10 راس المال والاحتياجات وما يمثلها ح /11 الترحيل من جديد ح/ 12 نتيجة السنة المالية ح/13 المنتوجات والاعباء المؤجلة – خارج دورة الاستغلال /18 حساب ما بين الوحدات و الفروع الجدولين التاليين يمثلان جانب الاصول والخصوم. (الملحق رقم01 و 02)

**ثانيا: عرض قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):**

**1. جدول حسابات النتائج:** وتسمى أحيانا قائمة الأرباح، وتظهر نتائج عمليات المؤسسة لفترة معينة من الزمن، وهي ملخص للإيرادات التي تحققت خلالها المصروفات التي لزمت لتحقيقها في المؤسسة، بالإضافة إلى المكاسب والخسائر خلال نفس الفترة.

**2. أنواع جدول حساب النتائج:**

يتم إعداد جدول حساب النتائج وفق طريقتين هما:

- **جدول حساب النتائج حسب الطبيعة** وفق هذه الطريقة يتم عرض الإيرادات والمصروفات، حسب طبيعتها حيث لا يتم توزيع المصاريف على أقسام المؤسسة، هذا الأسلوب ملائم للمؤسسات الصغيرة لأنه لا توجد ضرورة لتوزيع المصاريف التشغيلية على الأقسام، ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.[1](الملحق رقم 03)
- **جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:** وتقوم هذه الطريقة على مقارنة تحليلية للمؤسسة، حيث ترتب الأعباء حسب وظائف، مما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار تكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية والمالية والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية، ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة. [2] (الملحق رقم04)

**ثالثا: عرض جدول تدفقات الخزينة**

**1. جدول تدفقات الخزينة:** عرف جدول تدفقات الخزينة على انه عبارة عن قائمة مالية تلخص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة خلال فترة من الزمن والهدف منها هو إعلام المستخدمين للكيفية وسبب تغيير طارئ على نقدية الشركة خلال فترة من الزمن.

**2. محتوى جدول تدفقات النقدية:**

[1] قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25/03/2009، ص 30.

[2] قرار مؤرخ في 23 رجب 1429ه الموافق ل 26 يوليو 2008، نفس المرجع السابق، ص 31

- يقدم جدول تدفقات الخزينة تدفقات النقدية الحاصلة أثناء الدورة المصنفة إلى أنشطة تشغيلية، أنشطة استثمارية وأنشطة تمويلية التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية الأنشطة التي تولد إيرادات ولا تكون مرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية)؛
- التدفقات التي تولدها الأنشطة الاستثمارية عمليات صرف أموال عن حيازة أصول طويلة الأجل أو عملية تحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
- التدفقات الناشئة عن الأنشطة التمويلية أنشطة ينتج عنها تغير في حجم وبنية الأموال الخاصة والقروض)؛
- التدفقات المتأتية من فوائد وحصص الأسهم، تقدم كل على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.[1]

شكل جدول تدفقات الخزينة

**2. الطريقة المباشرة:** (الملحق رقم 05 )

**3. الطريقة غير المباشرة:**

- تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:
- أثر المعاملات دون التأثير في الخزينة اهتلاكات تغيرات الزبائن المخزونات...) التفاوتات أو التسويات ضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...).

ويتم عرض الشكل النموذجي لجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة. (انظر الملحق رقم06)

**رابعا:جدول تغيرالأموال الخاصة**

**1.تعريف جدول تغير الأموال الخاصة:** يشكل تحليلا للحركات المالية التي أثرت في كل بند من البنود التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة خلال السنة المالية، أي يظهر من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية أي أحداث قد تطرا على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات.

**2.محتوى جدول تغير الأموال الخاصة:**

يتضمن الجدول العناصر التالية:

[1] نعيمة عبد الرؤوف، فتيحة العرابي، استخدام تحليل القوائم المالية ودوره عل الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أحمد دراية، أدرار،2022، ص11

رأس المال، علاوة الإصدار، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، الاحتياطات، النتيجة.[1] (الملحق رقم07)

**خلاصة الفصل:**

[1]بنية محمد، التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة 8ماي 1954،قالمة،2018، ص60

في ختام هذا الفصل يمكن التأكيد على أن الأداء المالي يمثل مؤشراً أساسياً لتقييم كفاءة المؤسسات واتخاذ القرارات الاستراتيجية، حيث يتأثر بعوامل متعددة تشمل الهيكل التنظيمي والبيئة الاقتصادية والسياسات المحاسبية المتبعة. وقد أظهر التحليل النظري أن معايير المحاسبة الدولية تلعب دوراً محورياً في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية، مما يمكن المؤسسات من إنتاج بيانات مالية قابلة للمقارنة دولياً. كما برزت أهمية أدوات التقييم المالي المختلفة، لاسيما النسب المالية وتحليل القوائم المالية، في تشخيص الوضعية المالية وقياس مؤشرات الأداء الرئيسية كالربحية والسيولة والملاءة.

# الفصل الثالث: الإطار التطبيقي

# دراسة ميدانية لاستخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز –ميلة–

**تمهيد:**

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين تمت محاولة إعداد دراسة حالة تتعلق بدور القوائم المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

فتم اختيارنا لإحدى أهم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، والمتمثلة في مؤسسة الوطنية سونلغاز، حيث تعمل هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات لتقديم الأفضل وتحقيق الأهداف المسطرة ولهذا سنقوم بالدراسة الميدانية من خلال تطرقنا إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتوزيع سونلغاز
- المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز ميلة
- المبحث الثالث: أثر تحليل القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة

# المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتوزيع سونلغاز

تعد سونلغاز من أهم الشركات الجزائرية التي تقوم بتوزيع الكهرباء ونقل الغاز عن طريق القنوات، كما تتمتع هذه المؤسسة بقدرتها على التدخل في نشاطات أخرى ذات منفعة عامة، سنتعرف فيما يلي عليها:

## المطلب الأول: نبذة تاريخية حول الشركة الوطنية سونلغاز

الشركة الوطنية من الشركات الجزائرية التي تتوزع فروعها على المستوى الوطني وفيما يلي تعريفها:

**أولا: تعريفها**

هي شركة عمومية جزائرية نشاطها إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

**ثانيا: تاريخ نشأة الشركة الوطنية للتوزيع**

بعد إنتاج الكهرباء في الجزائر عام 1929 تم إنشاء مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر سنة 1947، كانت شركة احتكارية لفرنسا وتدعى (E.G.A) في سنة 1969 وبعد قرار التأميم الذي شملها بعد الخراب الذي خلفه الاستعمار تم حل مؤسسة الكهرباء والغاز في الجزائر (E.G.A) وظهر ما يسمى بالشركة الوطنية للكهرباء والغاز سنة 1983 ثم إعادة هيكلة الشركة لتضم خمس وحدات فرعية قائمة بذاتها لكنها تابعة لشركة سونلغاز وهي:

- كهرباء KAHRIF: الإنارة وإيصال الكهرباء.
- كهرباء KAHRAKIB: تركيب المنشآت الكهربائية.
- قناة غاز KANAGAZ: الهندسة المدنية وتضم AMC لصنع العدادات وأجهزة القياس والمراقبة. التركيب ETERKIB: التركيب الصناعي.

كما شهدت الشركة الوطنية تغيرا في الطبيعة القانونية لتصبح مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري سنة 1991 بموجب المرسوم التنفيذي 14/12/1991 الأمر الذي يسمح للمؤسسة بالتحرر شيئا فشيئا من تدخل الدولة، في سنة 2002 أصبحت شركة سونلغاز مؤسسة ذات أسهم وهذا حسب ما قرره المرسوم الرئاسي 02/195 المؤرخ في 01/06/2002 الذي أعطاها الحق للتدخل في مبادئ أخرى في قطاع الطاقة الكهربائية والغاز خارج حدود التراب الوطني.

سنة 2004 أصبحت سونلغاز عبارة عن مجمع holding لتضم ثلاثة فروع مكلفة بنشاطات رئيسية

تتمثل في:

1. سونلغاز إنتاج الكهرباء SPE
2. مسير شبكة النقل الكهربائي GRTE.
3. مسير شبكة نقل الغاز GRTG.

في سنة 2006 تمت هيكلة وظيفة التوزيع وقسمت الأربع فروع هي:

1. سونلغاز التوزيع الجزائر العاصمة SDA.
2. سونلغاز التوزيع الجهة الوسطى SDC
3. سونلغاز التوزيع الجهة الشرقية SDE
4. سونلغاز التوزيع الجهة الغربية SDO

**ثالثا: مديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق SDE**

مديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق هي مديرية جهوية التي تتفرع منها كل المديريات الفرعية التابعة للجهة الشرقية. بعد هيكلة وظيفة التوزيع سنة 2006 وتقسيمها إلى أربعة فروع منها شركة توزيع الكهرباء والغاز شرق SDE تأسست في 01 جانفي 2006 برأس مال 20 مليار سنتيم مهامها الأساسية:

- استغلال وصيانة توزيع شبكة الكهرباء والغاز.
- تطوير شبكات الكهرباء والغاز بتوصيل زبائن جدد بهذه الشبكات.
- تسويق الكهرباء والغاز.
- تحديد سياسة بيع وترويج الطاقة الكهربائية والغازية في البلاد.
- إنعاش السوق المحلية خلال استهلاك واقتناء مختلف وسائل العمل.

تغطي سونلغاز شرق العديد من المناطق الشرقية بمجموع 16 ولاية وهي قسنطينة – بجاية – جيجل – سكيكدة – عنابة – قالمة – ميلة – برج بوعريريج – مسيلة – باتنة – أم البواقي – سوف أهراس – تبسة – خنشلة – سطيف، ومن بين هذه الجهات وقع اختيارنا على مديرية توزيع الكهرباء والغاز ميلة.

## المطلب الثاني: مديرية توزيع سونلغاز –ميلة–

### أولا: تعريف مديرية توزيع سونلغاز –ميلة–

يتواجد مقر مديرية توزيع الكهرباء والغاز بميلة بـ 46 شارع نهج جيش التحرير الوطني – ميلة – يتربع على مساحة قدرها 1300 متر مربع يقدر عدد عمالها بـ 450 عامل، تتفرع منها خمس وكالات تجارية فرجيوة – شلغوم العيد – ميلة – تاجنانت – التلاغمة – كما تمتلك هذه المديرية كمية معتبرة من المعدات (أجهزة إعلام آلي – سيارات – شاحنات – كوابل الخ) وهذا ما يمكنها من إنجاز مهامها.

**الجدول رقم 01–03: بطاقة تعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز –ميلة –**

| المؤسس ة | مديرية توزيع الكهرباء والغاز الشر ق |
|---|---|
| المقر الاجتماع ي | حي قصر الماء مجموعة الملكية 30 قسم 80 بلدية ميلة. |
| تاريخ الإنشاء | 2006 / 01 /01 |
| رأس المال الاجتماعي | 20 مليار دينا ر |
| مجال النشاط | توزيع الكهرباء والغاز |
| الجهة الشمالي | المجلس الولائي |
| الجهة الجنوبية | ملعب بلقاسم بلعيد |
| الجهة الغربية | المحكمة الابتدائية |
| الجهة الشرقية | ساحة صديق الثورة الجزائرية "البير ديلان لوسيان" |

**المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة سونلغاز**

## ثانيا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز ميلة

**الشكل رقم01–01:** الهيكل التنظيمي للشركة

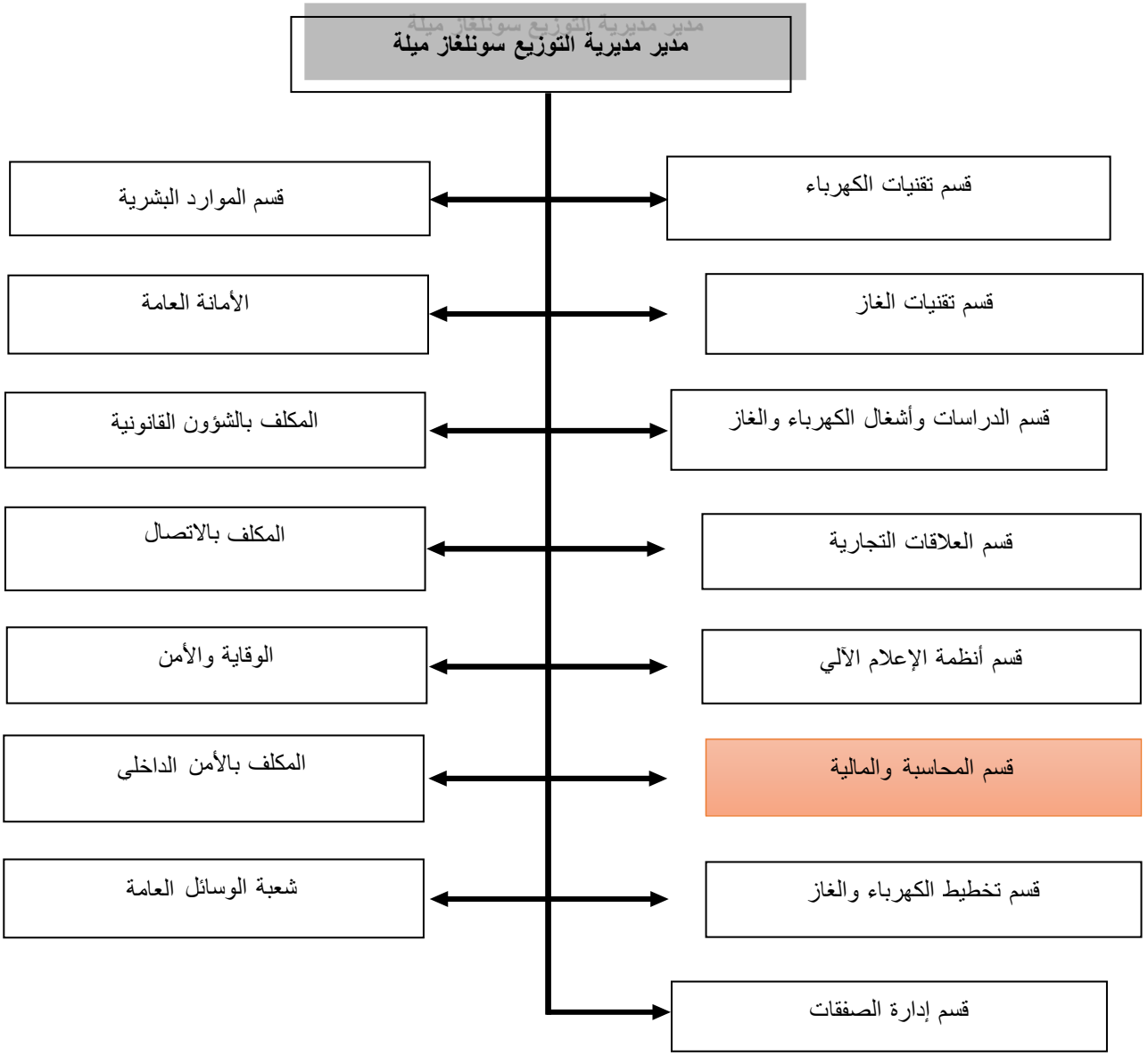


**المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة**

الهيكل التنظيمي هو الشكل الذي يوضح التسلسل الإداري للمنشأة يوضح مواقع الوظائف وارتباطها الإداري والعلاقات بين الأفراد كما يوضح خطط السلطة والمسؤولية داخل التنظيم، وعليه فإن لمديرية التوزيع سونلغاز ميلة أقسام رئيسية وهي:

### 1. مدير المديرية:

يقوم المدير بالعديد من المهام وهي:

- الحضور والإشراف على الاجتماعات.
- الإمضاءات.
- عقد الاجتماعات.
- رئاسة العديد من اللجان.
- تمثيل المديرية في الاجتماعات الولائية الخارجية. تقديم الحصيلة والأهداف المحققة لدى الشركة.

2. **قسم تقنيات الكهرباء:**

يتولى هذا القسم المهام التالية:

- ضمان الجودة واستمرارية الخدمة.
- التأكد من تشخيص الشبكات وتطوير برامج الصيانة.
- التدخل في شبكات الغاز بأكملها.
- تطبيق الدليل التقني في توزيع الكهرباء.

3. **قسم تقنيات الغاز:**

من مهامه الأساسية ما يلي:

- ضمان الجودة واستمرارية الخدمة.
- التأكد من تشخيص الشبكات وتطوير برامج الصيانة.
- التدخل على شبكات الغاز بأكملها.
- إعداد خطة اقتناء معدات بأكملها.
- ضمان تحقيق التنمية ودراسات التكتل.

4. **قسم الدراسات وأشغال الكهرباء والغاز:**

- تتمثل مهام هذا الأخير في جمع لملفات الفنية لأعمال المراد تحقيقها ودراستها.
- دراسة الطلبيات المستلمة.
- مراقبة المواقع والتحكم فيها وفحصها من جهة جودة الخدمات المقدمة.
- التحقق من المرفقات والموافقة عليها.
- تحليل التقارير ومواقع البناء.

**5. قسم العلاقات التجارية:**

يسهر هذا القسم على الأقسام بما يلي:

- متابعة طلبات الزبائن من وصولها إلى نهاية العملية.
- إعداد عقود الإشراف.
- إدارة العملاء من حيث الإغاثة والفواتير والاستعداد؛
- مراقبة الوكالات التجارية للاستفسار عن التطبيق السليم لقواعد الإدارة.

**6. قسم أنظمة الإعلام الآلي:**

يقوم هذا القسم بالمهام التالية:

- صيانة نظام التشغيل AIX؛ WINDOWS LINAX.
- إدارة قواعد البيانات GDOMT SGC
- إدارة شبكات الاتصال.
- إدارة وصيانة حديقة الكمبيوتر.

**7. قسم تخطيط الكهرباء والغاز**

يقوم بالمهام التالية:

- إنشاء المخطط الرئيسي لإدارة التوزيع.
- دراسة الخطط وإعادة الهيكلة والتخطيط لشبكات المناطق الحضارية. إعداد جميع الدراسات المحددة لتوفير الاحتياجات لإدارة التوزيع (خسارة، تعويض).
- التأكد من أن الخطة تتوافق مع تكوين التضاريس

**8. قسم إدارة الصفقات:**

له مهام عديدة وهي:

- الاستلام والقيام بأوامر الدفع لجميع فواتير المقاولات والأشغال.
- إنجاز برامج الاستثمار على المدى القصير والمتوسط حسب التوجيهات على مستوى المركز
- وهذا بالتنسيق مع مختلف مصالح المديرية.
- تحضير وإعداد المناقصات الوطنية.

- إعداد عقود واتفاقيات الانجاز طبقا للقوانين المعمول بها.
- مساعدة المصالح المالية والمحاسبية في مهام التفتيش.

**9. قسم الموارد البشرية:**

له عدة مهام تتمثل في:

- تطوير المهارات الحالية لتطوير الأنشطة الجديدة.
- التأكد من كفاءة المورد البشري الموجودة وتطويرها.
- تطوير المعلومات والاستماع والتشاور بشأن العلاقات الاجتماعية والمهنية. التنسيق بين مختلف أنشطة الموظفين داخل الإدارة؛ لاسيما التوظيف؛ الترقية والنقل.
- إعداد كشوف المرتبات للموظفين.
- صيانة ملفات الموظفين.

**10. شعبة الأمانة العامة:**

تقوم بما يلي:

- تسجيل البريد الصادر والوارد.
- تنظيم الملفات والوثائق واستقبال الزبائن.
- تسجيل المكالمات الهاتفية وضبط المواعيد للمدير.
- طباعة الوسائل والوثائق السرية وهي مكلفة بمختلف أعمال الرقمية وكتابة البرقيات.

**11.المكلف بالشؤون القانونية:**

له مهام عديدة نذكر منها ما يلي:

- تمثيل شركة التوزيع عن طريق التفويض من المدير أمام المحاكم واتخاذ إجراءات ودية لصالح الشركة.
- متابعة وتنفيذ قرارات المحاكم
- اتخاذ تدابير لضمان استرداد الديون من جميع الأنواع.
- إعداد دفاتر الشروط الخاصة بالمناقصات ورسالة الطلبيات
- معالجة الاعتراضات الحاصلة عن طريق نشاط إنجاز منشآت كهربائية أو غازية.

**12. المكلف بالاتصال:**

يقوم بالمهام التالية :

- تصميم وتنظيم المعلومات الموجهة للعامة والزبائن باستخدام الوسائل كالمنشورات، الملصقات، الصحافة الإذاعة المحلية وهذا إسنادا إلى سياسة الشركة.
- المشاركة مع الإدارة في الأنشطة التجارية.
- اقتراح مواضيع حول الإعلان والمعلومات الموجهة للعملاء بناءا على الملاحظات المحلية. بناء علاقة ثقة مع وسائل الإعلام التلفزيون الراديو، الصحافة.

**الوقاية والأمن:**

مهامه هي:

- متابعة حوادث العمل للمقاولين والجهات الخارجية التابعة للشركة.
- إقامة حملات توعية للجهات الخارجية حول المخاطر المترتبة عن الإساءة في استخدام الطاقة. المشاركة بالنيابة عن المؤسسة في التبادلات في مجال النظافة والسلامة وحماية البيئة مع المنظمات المحلية المختصة.
- ضمان أمانة الوحدة SO/CHS ومتابعة التوصيات.

**المكلف بالأمن الداخلي:**

تتلخص مهامه في

- ضمان تطبيق جميع التعليمات والمبادئ والتوجيهات الصادرة عن التسلسل الهرمي في مسائل
- الأمن الداخلي للمنشأة.
- تطوير وتنفيذ برنامج التفتيش المؤسسي.
- إعداد تقارير التفتيش عن طريق التوصية بكافة التدابير اللازمة لتحسين كفاءة الأمن الداخلي. ضمان توفير التقنية التشغيلية للموارد اللازمة لممارسة الأمن الداخلي على مستوى المؤسسة.

**شعبة الوسائل العامة**

لها العديد من المهام تسهر على القيام بها وهي:

- إدارة وصيانة الأصول المقاربة لإدارة التوزيع
- تطوير وتنفيذ برامج الاستثمار.

- إدارة عقود الصيانة وخدمة النقل.
- تنفيذ برامج المعدات الشرائية في السوق الوطنية.

## المطلب الثالث: مهام قسم المالية والمحاسبة

قمنا بتفصيل مصالح قسم المالية والمحاسبة لأنه المسؤول عن موضوع الدراسة حيث يتكون من أربع مصالح، يقوم رئيس لقسم بالتنسيق بين المصالح والحرص على صحة ودقة مختلف المعطيات المحاسبية والإحصائية المقدمة، وفيما يلي تفصيل مهام كل منها.

**الشكل رقم01–02 : الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة**

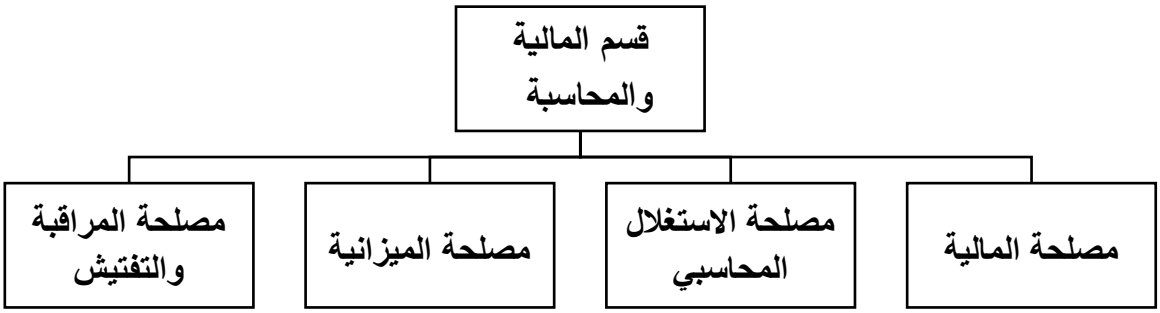


**المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة**

يتكون قسم المالية والمحاسبة بمديرية التوزيع ميلة من أربعة مصالح رئيسية هي مصلحة المالية ومصلحة الاستغلال المحاسبي ومصلحة الميزانية ومصلحة المراقبة والتفتيش لكل منها مهام تسهر على تأديتها، نبرز فيما يلي:

### 1. مصلحة المالية:

- القيام بمراقبة صناديق الوكالات التجارية الأربعة.
- مراقبة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- القيام بعملية ادخال ومراقبة البيانات الخاصة بالزبائن المسددين للفواتير على مستوى البنك والبريد يوميا.
- تحصيل جميع الشيكات الخاصة بالزبائن.
- القيام بعملية التقارب البنكي لكشوفاتها البنكية والبريدية يوميا.
- تسديد فواتير الخاصة بالمتعاملين مع الشركة.
- اعداد لوحة القيادة الخاصة بالمصلحة.

**2. مصلحة الاستغلال المحاسبي:**

لهذه الأخيرة مجموعة من المهام تتمثل في:

- تسجيل جميع القيود المحاسبية للعمليات المالية التي قامت بها مصلحة المالية.
- تسجيل الفواتير محاسبيا وارسالها الى مصلحة العلاقات التجارية للتحصيل والى مصلحة المالية
- للتسديد.

**3. مصلحة الميزانية:**

تقوم مصلحة الميزانية بالمهام التالية:

- اعداد وتطوير الميزانية السنوية.
- تجميع لوحات القيادة من المصالح المختلفة.

**4. مصلحة المراقبة والتفتيش:**

- مراقبة صناديق الوكالات التجارية.
- مراقبة حالة الصندوق الثانوية

## المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز ميلة

من أجل دراسة تطبيق معايير المحاسبة الدولية ودور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدارسة قمنا بدراسة القوائم المالية للمؤسسة للفترة من 2018–2022 فقط ولم نتمكن من الحصول على بقية المعلومات لبقية أعوام دراستنا لعامي 2023 و2024 وهدا راجع لامتناع تقديم هده المؤسسة الخاصة بها لأسباب سرية.

### المطلب الأول: عرض جدول الميزانية للمؤسسة

الميزانية بمثابة مرآة تعكس أداء المؤسسة حيث تتيح لجميع الأطراف ذات صلة تقييم مدى ربحيتها وقياس جودة أدائها المالي.

**أولا: جانب الأصول للميزانية 2018–2022:** الوحدة: دج

| الاصول | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| الاصول الثابتة | 20677631243,67 | 21718680595,92 | 22295945023,14 | 23869321067,87 | 25201950555,06 |
| برمجيات الحاسوب | 25 100,00 | 25 100,00 | 25 100,00 | 25 100,00 | 25 100,00 |
| الأراضي | 143237236,03 | 143237236,03 | 143237236,03 | 143237236,03 | 143237236,03 |
| تهيئة الا ارضي | 4009642,83 | 4009642,83 | 4009642,83 | 4009642,83 | 4 009 642,83 |
| مباني | 178401524,91 | 178401524,91 | 178401524,91 | 178401524,91 | 184601524,91 |
| معدات ادوات | 16311666304,90 | 17340159187,36 | 17514509071,81 | 18269849873,99 | 19586754414,69 |
| اصول ثابتة اخر ى | 1897374873,39 | 1885266153,82 | 1882346721,23 | 2005970647,30 | 2088662117,34 |
| الاصول قيد الانجاز | 2142916561,61 | 2167581750,97 | 2573415726,33 | 3267827042,81 | 3194660519,26 |
| الاصول المتداولة | 4862847262,81 | 7727549457,94 | 8785928823,51 | 7386586204,24 | 8443999521,04 |
| استخدامات الاستغلال | 4584967965,33 | 7301107612,21 | 8141750964,80 | 7072686232,00 | 8153059142,45 |
| المخزون ن | 18439309,82 | 17483655,23 | 85 709 503,86 | 390 000,00 | 810 247,94 |
| الزبائن | 4566528655,51 | 7283623956,98 | 8056041460,94 | 7072296232,00 | 8152248894,51 |
| استخدامات خارج الاستغلال | 44381820,50 | 41108274,93 | 237936615,03 | 76929207,16 | 77227122,69 |
| مدينون اخرون | 1293948,81 | 911097,41 | 182730534,32 | 20723565,33 | 16 842 902,72 |
| الضرائب | 43087871,69 | 40197177,52 | 55206080,71 | 56205641,83 | 60384219,97 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| استخدامات الخزينة | 233 497 476,98 | 385 333 570,80 | 406 241 243,68 | 236 970 765,08 | 213 713 255,90 |
| مجموع الاستخدامات | 25540478506,48 | 29446230053,86 | 31081873846,65 | 31255907272,11 | 33645950076,10 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة**

**استخدامات الاستغلال:**

شهدت القيم تصاعدًا ملحوظًا خلال الفترة من 2018 إلى 2020، حيث بلغت في عام 2018 مبلغًا وقدره 4,584,967,965.33 دج، لترتفع في العام التالي (2019) إلى7,301,107,612.21 دج، ثم تواصل الزيادة في 2020 مسجلةً 8,141,750,964.80 دج. غير أن عام 2021 شهد تراجعًا في القيمة إلى 7,072,686,232.00 دج، قبل أن تعاود الارتفاع في 2022 لتصل إلى 8,153,059,142.45 دج.

**استخدامات خارج الاستغلال:**

تميزت هذه القيم بتقلبات خلال السنوات الأولى، حيث بدأت بـ 44,381,820.50 دج في 2018، ثم انخفضت إلى 41,108,274.93 دينار في 2019. واستمر التراجع في 2020 بنسبة انخفاض بلغت 237,936,615.03 دج مقارنةً بالعام السابق. لكن النمط تغير بدءًا من 2021، إذ بدأت القيم في التعافي، واستمر هذا التوجه التصاعدي حتى 2022 حيث سُجلت قيمة قدرها 77,227,122.69 دج.

**استخدامات الخزينة:**

أظهرت البيانات تزايدًا مطردًا في قيم استخدامات الخزينة خلال الفترة من 2018 إلى 2020، حيث بلغت في عامها الأول (2018) نحو 233,497,000 دج

**ثانيا: جانب الخصوم** الوحدة: دج

| الخصوم | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| اموال خاصة غير مطلوبة | | | | | |
| احتياطات | | | | | |
| فرق التقييم | 307962694,02 | 307962694,02 | 307962694,02 | 307962694,02 | 0,00 |
| **النتيجة الصافية** | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| اموال خاصة اخرى | 0,00 | 15235385,06 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| **حساب الارتباطات** | 6576091739,74 | 9049706712,30 | 8581107190,40 | 8994110174,68 | 10036183637,12 |
| **مؤونات واهتلاكات** | 9994898772,85 | 10721515671,09 | 11630422581,02 | 11864304349,97 | 12862881674,58 |
| الديون المالية | 227032249,37 | 232303244,65 | 234939918,79 | 245056949,05 | 255435437,10 |
| مؤونات وايادات مسجلة مسبقا | 3785921950,01 | 3740696624,16 | 3711735393,42 | 3973688441,90 | 4607280908,68 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **الموارد الثابتة** | 20891907405,99 | 24067420331,28 | 24466167777,65 | 25385122609,62 | 27761781657,48 |
| الموردون | 650459942,25 | 575775641,60 | 652558753,67 | 1060964764,59 | 686143987,61 |
| الضرائب | 84571519,60 | 114375966,25 | 159627002,00 | 287540198,45 | 275199410,02 |
| موارد الاستغلال | 735031461,85 | 690151607,85 | 812185755,67 | 1348504963,04 | 961343397,63 |
| ديون اخرى | 3913539638,64 | 4688658114,73 | 5798496835,56 | 4522279699,45 | 4922825020,99 |
| الموارد خارج الاستغلال | 3913539638,64 | 4688658114,73 | 5798496835,56 | 4522279699,45 | 4922825020,99 |
| خزينة الخصوم | 0,00 | 0,00 | 5023477,77 | 0,00 | 0,00 |
| **موارد الخزينة** | 0,00 | 0,00 | 5023477,77 | 0,00 | 0,00 |
| **الخصوم المتداولة** | 4648571100,49 | 5378809722,58 | 6615706069,00 | 5870784662,49 | 5884168418,62 |
| **مجموع الموارد** | 25540478506,48 | 29446230053,86 | 31081873846,65 | 31255907272,11 | 33645950076,10 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة**

**موارد الاستغلال:**

ظهرت تقلبات واضحة في قيم هذه الموارد خلال الفترة 2018–2022، حيث سُجلت في عام 2018 قيمة بلغت 735,031,461.85 دج، لتنخفض في 2019 إلى 690,151,607.85 دج. إلا أنها عاودت الارتفاع خلال عامي 2020 و2021، محققةً ذروتها في 2021 بقيمة 1,348,504,963.04 دج، قبل أن تشهد تراجعًا مجددًا في 2022 إلى961,343,397.63 دج، ويعزى هذا التذبذب إلى عدم استقرار قيم الموردين خلال نفس الفترة.

**الموارد خارج الاستغلال:**

شهدت هذه الموارد تزايدًا مستمرًا من 2018 حتى 2020، مدفوعةً بارتفاع حجم الديون، إلا أن عام 2021 شهد انخفاضًا ملحوظًا في قيمتها، لتعاود الصعود في 2022 مسجلةً 4,922,825,020.99 دج، وهو أعلى مستوى لها خلال الفترة المذكورة.

**موارد الخزينة:**

لم تُسجل المؤسسة أي موارد في بند الخزينة المرتبطة بالخصوم طوال الفترة من 2018 إلى 2022، باستثناء عام 2020 الذي بلغت فيه القيمة 5,023,477.77 دج، مما يشير إلى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي وعدم اللجوء إلى السلفيات المصرفية من البنوك خلال تلك السنوات.

## المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة 2018–2022

**الجدول رقم 01-04: جدول حساب النتائج لمديرية التوزيع محل الدراسة للفترة 2018-2022**

الوحدة :دج

| البيان | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | 5951845498,07 | 6540017936,08 | 6175905952,05 | 6740938552,21 | 7155864153,72 |
| تغيرات في المخزون | | | 0,00 | 63932,60 | |
| 1.ارادات الدورة | 5951845498,07 | 6540017936,08 | 6175905952,05 | 6741002484,81 | 7155864153,72 |
| مشتريات مستهلكة | -45222263,62 | -128151919,77 | -33438609,66 | -115253150,44 | -50007184,51 |
| خدمات محصلة انتاج الطاقة والمعدات | -3662182330,34 | -3762025222,51 | -4110999406,49 | -4888344084,49 | -4697894519,83 |
| خدمات مقدمة انتاج الطاقة والمعدات | -307162865,92 | -256096179,44 | 0,00 | -5489422,38 | |
| خدمات خارجية وخدمات أخر ى | 108960,00 | 0,00 | -221588372,64 | -241173462,35 | -200707367,38 |
| خدمات محصلة | -1100299606,57 | -1059817193,04 | -1194474026,25 | -1245169912,44 | -1334323121,15 |
| 2.استهلاك الدورة | -5114758106,45 | -5206090514,76 | -5560500415,04 | -6495430032,10 | -6282932192,87 |
| 3.القيمة المضافة للاستغلال (1-2) | 837087391,62 | 1333927421,32 | 615405537,01 | 245572452,71 | 872931960,85 |
| أعباء المستخدمين | -443962356,51 | -607346333,71 | -739121276,57 | -969713594,40 | -966631749,52 |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة | -103126874,97 | -113295176,29 | -114730473,90 | -120428983,00 | -92625457,94 |
| 4. إجمالي فائض الاستغلال | 289998160,14 | 613285911,32 | -238446213,46 | -844570124,69 | -186325246,61 |
| الارادات العملياتية الأخرى | 177226561,52 | 206565025,38 | 194051794,77 | 215926447,23 | 245579636,89 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | -49902650,99 | -16519498,95 | -38787005,63 | -34902433,35 | -400158137,92 |
| خدمات أخرى محصلة | 527262,25 | -2003596,05 | | | -27435982,75 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المخصصات للإهتلاكات والمؤونات | –767353541.24 | -899115764.43 | -1008960105,73 | -786448497,14 | -933793818,49 |
| تكاليف الاهتلاكات | | 0.00 | | 0.00 | |
| الاسترجاعات عن خسائر القيمة | 5629314,94 | 31071410,51 | 155971515.08 | 380126701,17 | 23472962,11 |
| مخصصات الاهتلاك وغيرها | | 0.00 | | 0.00 | |
| الإعانات المستلمة | –7882103,07 | -8743551,86 | -8914723,30 | -11318644,78 | -12202037,29 |
| 5. نتيجة العملياتية | –351756996,45 | -75460064,08 | -945084738.27 | -1081186551,56 | -1290862624,06 |
| 6. النتيجة المالية | 0.00 | 0.00 | | | |
| 7. النتيجة العملياتية قبل الضرائب (6+5) | –351756996.45 | -75460064.08 | -945084738.27 | -1081186551.56 | -1290862624.06 |
| مجموع الإيرادات الأنشطة العملياتية | 6134810334.53 | 6777654371.97 | 6525929261,90 | 7331566210,83 | 7424916752.72 |
| مجموع أعباء الأنشطة العملياتية | –6486567330,98 | -6853114436,05 | -7471014000,17 | -8412752762,39 | -8715779376,78 |
| 8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية | –351756996,45 | -75460064,08 | -945084738,27 | -1081186551,56 | -1290862624,06 |
| 9. النفقات المقدمة خارج الاستغلال | 527262,25 | 0.00 | | 0.00 | |
| 10. صافي نتيجة السنة المالية (8 + 9) | –351756996,45 | -75460064.08 | -945084738,27 | -1081186551.56 | -1290862624.06 |

**المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.**

**تحليل جدول حسابات النتائج:**

يعد هذا الجدول أداة تحليلية تظهر التكاليف التي أنفقتها المؤسسة والإيرادات التي حققتها خلال دورة مالية محددة. تبين البيانات تقلبات ملحوظة في رقم الأعمال خلال الفترة 2018–2022، حيث ارتفع من 5,951,845,498.07 دج عام 2018 إلى 6,540,017,936.08 دج عام 2019، ثم انخفض إلى 6,175,905,952.05 دج عام 2020، قبل أن يعاود الصعود خلال عامي 2021 و2022 ليصل إلى 7,155,864,153.72 دج عام 2022، ويعزى هذا التباين إلى التغيرات في مستويات الإنتاج.

**القيمة المضافة للاستغلال:**

تعكس هذه القيمة الإسهام الحقيقي للمؤسسة في النشاط الاقتصادي خلال دورتها التشغيلية، وتُحسب بالفرق بين إجمالي الإنتاج واستهلاكات الفترة. لوحظ تذبذب في قيمتها، حيث بدأت بـ 837,087,391.62 دج عام 2018، ثم قفزت إلى 13,339,274,213.20 دج عام 2019، تلتها هبوط حاد بين 2020 و2021 لتبلغ 24,557,245,271.00 دج، قبل أن ترتفع مجددًا عام 2022 إلى 872,931,960.85 دج، ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض تكاليف المشتريات والخدمات الخارجية والمخصصات الأخرى.

**النتيجة التشغيلية:**

تمثل هذه النتيجة الأداء المالي الناتج عن الأنشطة التشغيلية الأساسية. تشير البيانات إلى تقلبات حادة خلال فترة الدراسة، حيث سجلت 351,756,996.45–دج عام 2018، ثم تحسنت قليلًا عام 2019 إلى 75,460,064.08– دج، لكنها عانت من تراجع كبير عام 2020 بلغ 945,084,738.27– دج، واستمر هذا الاتجاه التنازلي حتى عام 2022 حيث وصلت إلى 1,290,862,624.06 دج. وُيرتبط هذا التذبذب بتقلبات فائض إجمالي التشغيل والأعباء التشغيلية ومخصصات الاهتلاكات.

**النتيجة الصافية:**

عكست النتيجة الصافية للمؤسسة نمطًا مشابهًا، حيث بدأت بقيمة 351,756,996.45–دج عام 2018، ثم ارتفعت (سلبًا) إلى 75,460,064.08– دج عام 2019، لتتراجع بشكل حاد عام 2020 إلى 945,084,738.27– دج، وتستمر في الهبوط حتى عام 2022 عند 1,290,862,624.06– دج. يرجع هذا التباين بشكل رئيسي إلى التغيرات في النتيجة التشغيلية.

## المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة

**الجدول 01–05:** جدول تدفقات الخزينة خلال الفترة 2018 – 2022

| | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| تدفقات الخزينة الصافية المتأتية من الانشطة التشغيلية | | | | | |
| تحصيلات من الزبائن | 7452414928,37 | 6010732912,79 | 2288227470,29 | 3795604516,06 | 4764458791,92 |
| تحصيلات اخر ى | 29687328,85 | 21661276,51 | 85223572,94 | 1926953,55 | 36385865,05 |
| مدفوعات للموردين او للمستخدمين | 305872003,23 | 346995409,98 | 185615770,80 | 489451453,34 | 146197597,52 |
| مدفوعات اخر ى | 300088081,52 | 281922530,68 | 195897598,11 | 313994609,18 | 454920426,24 |
| فوائد وتكاليف مالية مدفوعة | 483939,58 | 463137,16 | 336040,21 | 566511,55 | 639372,02 |
| ضرائب اخرى | −23825750,00 | −806398,00 | −14155606,00 | −28992153,00 | −39028963,00 |
| تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية | 6899483982,89 | 5403819509,48 | 2005757240,11 | 3022511048,54 | 4238116224,19 |
| صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الانشطة التشغيلية | 6899483982,89 | 5403819509,48 | 2005757240,11 | 3022511048,54 | 4238116224,19 |
| تدفقات الخزينة المتأتية من الانشطة الاستثمارية | | | | | |
| تسديدات لحيازة تثبيتات مادية اومعنوية | 1488648897,66 | 1265907565,04 | 581851042,19 | 1186053791,50 | 1951654762,30 |
| تحصيلات عن التنازل عن القيم الثابثة المادية والمعنوية | | | | | |
| تسديدات لحيازة قيم مالية | | | | | |
| تحصيلات عن التنازل عن القيم الثابثة المالية | | | | | |
| المنح الاستثمارية المستلمة | 2150000,00 | 785000,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الحصص والاقساط المقبوضة من ا ل | | | | | |
| تحصيلات مالية أخرى | | | | | |
| صافي التدفقات النقدية المتأتية من الانشطة الاستثمارية | −1486498897,66 | −1265122565,04 | −581851042,19 | −1186053791,50 | −1951654762,30 |
| التدفقات النقدية المتأتية من الانشطة التمويلية | | | | | |
| التحصيلات الناتجة عن اصدار أسهم | | | | | |
| ارباح الاسهم والتوزيعات الاخرى التي تم اجراؤها | | | | | |
| تحصيلات من القروض | 19508685,96 | 8419001,23 | 0,00 | 2001168,02 | 0,00 |
| تسديدات القرو ض | 0,00 | 2285453,44 | 370712,50 | 498855,40 | 0,00 |
| تحصيلات من الاعانات التشغيلية | | | | | |
| التحصيل من الخزينة | | | | | |
| تحويلات مالية الى خزينة الشركة الام | | | | | |
| تحصيلات بين الوحدات | 2166515019,01 | 1915304941,88 | 1297996955,73 | 1875594328,11 | 3230154267,71 |
| تسديدات بين الوحدات | 7749533582,70 | 5908299340,29 | 8163105399,28 | 8331500596,06 | 8934559905,01 |
| صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الانشطة التمويلية | −5563509877,73 | −3986860850,62 | −6865479156,05 | −6454403955,33 | −5704405637,30 |
| فروق التصحيحات للأخطاء المحاسبية | | | | −50006,83 | 0,00 |
| تغير الخزينة | −150524792,50 | 151836093,82 | −5441572958,13 | −4617996705,12 | −3417944175,41 |
| تغيرات الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية | 384022269,48 | 233497476,98 | 385333570,80 | 401217765,91 | 236970765,08 |
| تغيرات الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية | 233497476,98 | 385333570,80 | 401217765,91 | 236970765,08 | 213713255,90 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| تغير النتيجة خلال الفترة | −150524792,50 | 151836093,82 | 15884195,11 | −164247000,83 | −23257509,18 |
| | | | | | |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة**

**تحليل جدول تدفقات الخزينة:**

يعد هذا الجدول أحد الركائز الأساسية في التقارير المالية إلى جانب الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث يُعدّ عادةً باتباع منهجين: المباشر وغير المباشر، وقد اعتمدت المؤسسة محل الدراسة على المنهج المباشر في إعداده.

**التدفقات النقدية التشغيلية:**

أظهرت البيانات تحقيق المؤسسة لتدفقات نقدية إيجابية من أنشطتها التشغيلية طوال الفترة 2018–2022، وإن كانت بقيم متفاوتة. ففي عام 2020، سجلت أدنى قيمة عند 2,005,757,240.11 دج، بينما شهدت تحسنًا ملحوظًا خلال عامي 2021 و2022، ويعزى هذا التحسن إلى زيادة إيرادات التحصيل من العملاء مقارنةً بالمدفوعات والمصروفات التشغيلية. مما يشير إلى استقرار نسبي في السيولة التشغيلية رغم التقلبات.

**التدفقات النقدية الاستثمارية:**

سجلت هذه التدفقات اتجاهًا سلبيًا طوال فترة الدراسة، ويعود السبب الرئيسي إلى أن المبالغ المدفوعة لشراء الأصول الثابتة (المادية والمعنوية) فاقت بكثير الإيرادات الناتجة عن المنح أو المبيعات الاستثمارية، مما يعكس تركيز المؤسسة على توسيع قاعدة أصولها.

**التدفقات النقدية التمويلية:**

تميزت التدفقات التمويلية بالتذبذب والسلبية خلال السنوات الخمس، حيث تجاوزت المدفوعات بين الوحدات التابعة (مثل التسديدات للشركة الأم) التحصيلات من تلك الوحدات. يُعزى هذا النمط إلى طبيعة المؤسسة كوسيط بين الوكالات التجارية والشركة الأم في قطاع توزيع الغاز والكهرباء.

## المبحث الثالث: أثر تحليل القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة

يتناول هذا المبحث تحليل أبرز القوائم المالية الخاصة بمؤسسة سونلغاز خلال الفترة الزمنية بين عامي 2018 و2022، والتي تشمل بشكل رئيسي الميزانية المالية المُختصرة.

### المطلب الأول: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية في تقييم الأداء المالي

في إطار تحليل الأداء المالي للمؤسسة باستخدام البيانات المالية، تم إعداد ميزانية مالية مُوجزة تغطي فترة الدراسة من 2018 إلى 2022، حيثُ اعتمد هذا الإجراء على بيانات الميزانية الأصلية للمؤسسة، وجرى عرض النتائج في الجدولين التاليين:

**الجدول رقم 01–06: الميزانية المالية المختصرة للأصول لفترة الدارسة 2018–2022**

| الاصول | 2018 | النسبة | 2019 | النسبة | 2020 | النسبة | 2021 | النسبة | 2022 | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستخدامات الثابتة | 20677631243,67 | 81% | 21718680595,92 | 74% | 22295945023,14 | 72% | 23869321067,87 | 76% | 25201950555,06 | 75% |
| الاصول المتداولة | 4862847262,81 | 19% | 7727549457,94 | 26% | 8785928823,51 | 28% | 7386586204,24 | 24% | 8443999521,04 | 25% |
| استخدامات الاستغلال | 4584967965,33 | 18% | 7301107612,21 | 25% | 8141750964,80 | 26% | 7072686232,00 | 23% | 8153059142,45 | 24% |
| استخدامات خارج الاستغلال | 44381820,50 | 0% | 41108274,93 | 0% | 237936615,03 | 1% | 76929207,16 | 0% | 77227122,69 | 0% |
| استخدامات الخزينة | 233497476,98 | 1% | 385333570,80 | 1% | 406241243,68 | 1% | 236970765,08 | 1% | 213713255,90 | 1% |
| مجموع الاستخدامات | 25540478506,48 | 100% | 29446230053,86 | 100% | 31081873846,65 | 100% | 31255907272,11 | 100% | 33645950076,10 | 100% |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة**

**الجدول رقم01-07: الميزانية المالية المختصرة للخصوم لفترة الدارسة 2018-2022**

| الخصوم | 2018 | النسبة | 2019 | النسبة | 2020 | النسبة | 2021 | النسبة | 2022 | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الموارد الثابتة | 20891907405,99 | 82% | 24067420331,28 | 82% | 24466167777,65 | 79% | 25385122609,62 | 81% | 27761781657,48 | 83% |
| الخصوم المتداولة | 4648571100,49 | 18% | 5378809722,58 | 18% | 6615706069,00 | 21% | 5870784662,49 | 19% | 5884168418,62 | 17% |
| موارد الاستغلال | 735031461,85 | 3% | 690151607,85 | 2% | 812185755,67 | 3% | 1348504963,04 | 4% | 961343397,63 | 2% |
| مجموع الموارد خارج الاستغلال | 3913539638,64 | 15% | 4688658114,73 | 16% | 5798496835,56 | 18% | 4522279699,45 | 15% | 4922825020,99 | 15% |
| موارد الخزينة | 0,00 | 0 | 0,00 | 0% | 5023477,77 | 0% | 0,00 | 0% | 0,00 | 0% |
| مجموع الموارد | 25540478506,48 | 100% | 29446230053,86 | 100% | 31081873846,65 | 100% | 31255907272,11 | 100% | 33645950076,10 | 100% |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة**

## ثانيا: حساب مؤشرات التوازن المالي:

### 1. حساب أرس مال العامل:

**الجدول رقم 01-08: جدول يوضح حساب أرس المال العامل من أعلى الميزانية**

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| الأموال الدائمة )1 ( | 20 891 907 405,99 | 24 067 420 331,28 | 24 466 167 777,65 | 25 385 122 609,62 | 27 761 781 657,48 |
| الأصول الثابتة )2 ( | 20 677 631 243,67 | 21 718 680 595,92 | 22 295 945 023,14 | 23 869 321 067,87 | 25 201 950 555,06 |
| أرس المال العامل )1-2( | 214 276 162,32 | 2 348 739 735,36 | 2 170 222 754,51 | 1 515 801 541,75 | 2 559 831 102,42 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة**

**الجدول رقم01-09 جدول يوضح حساب أرس المال العامل من أسفل الميزانية**

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| الاستخدامات المتداولة | 4862847262,81 | 7727549 457,94 | 8785928 823,51 | 7386586 204,24 | 8443999 521,04 |
| الموارد المتداولة | 4648571100,49 | 5378809722,58 | 6615706069,00 | 5870784662,49 | 5884168418,62 |
| أرس المال العامل | 214276162,32 | 2348739735,36 | 2170222754,51 | 1515801541,75 | 2559831102,42 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة**

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى النتائج التالية:

- تحقيق المؤسسة لرأس مال عامل موجب، مما يدل على قدرتها على تمويل الأصول الثابتة من خلال الموارد طويلة الأجل، مع تخصيص فائض مالي لتمويل جزء من الأصول المتداولة، وهو ما يُعد هامش أمان ماليًا لصالح مؤسسة سونلغاز.
- على الرغم من التقلبات في قيمته خلال الفترة (2018–2022)، إلا أن التحليل يُظهر استمرارية تحقيق التوازن المالي طوال سنوات الدراسة، مما يعكس استقرارًا في الأداء المالي.

### 2. الاحتياجات في أرس مال العامل:

يظهر حساب احتياجات أرس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة المدروسة في الجدول التالي:

**الجدول رقم01-10.: جدول يبين الاحتياجات في أرس مال العامل 2018-2022**

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| استخدامات خارج الاستغلال | 44381820,50 | 41108274,93 | 237936615,03 | 76929207,16 | 77227122,69 |
| مجموع الموارد خارج الاستغلال | 3913539638,64 | 4688658114,73 | 5798496835,56 | 4522279699,45 | 4922825020,99 |
| الاحتياجات في أرس المال العامل خارج الاستغلال | -3869157818,14 | -4647549839,80 | -5560560220,53 | -4445350492,29 | -4845597898,30 |
| استخدامات الاستغلال | 4584967965,33 | 7301107612,21 | 8141750964,80 | 7072686232,00 | 8153059142,45 |
| موارد الاستغلال | 735031461,85 | 690151607,85 | 812185755,67 | 1348504963,04 | 961343397,63 |
| الاحتياجات في ارس المال العامل للاستغلال | 3849936503,48 | 6610956004,36 | 7329565209,13 | 5724181268,96 | 7191715744,82 |
| الاحتياجات في ارس المال العامل الاجمالي | -19221314,66 | 1963406164,56 | 1769004988,60 | 1278 830776,67 | 2346117846,52 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نستخلص من البيانات الواردة في الجدول –بناء على وثائق المؤسسة– النتائج التالية:

- استمرار إيجابية احتياجات رأس المال العامل التشغيل طوال سنوات الدراسة، مما يُشير إلى عجز المؤسسة عن تغطية متطلبات دورة التشغيل من مواردها التشغيلية الذاتية.
- ظهور احتياجات رأس المال العامل غير التشغيلي سالبة، وهو ما يعكس فائض الموارد غير التشغيلية مقارنةً بالاستخدامات غير التشغيلية.
- تسجيل الاحتياجات الإجمالية لرأس المال العامل قيمًا سالبة في عام 2018 بقيمة 19.221.314.66- دج، مما يدل على اكتفاء المؤسسة بمواردها الذاتية لتمويل أصولها المتداولة دون الحاجة إلى تمويل إضافي.
- تحول هذه الاحتياجات الإجمالية إلى قيم موجبة ومتقلبة خلال الفترة 2019-2020، مما يستلزم اعتماد المؤسسة على موارد تمويلية خارجية لتغطية أصولها المتداولة خلال تلك السنوات.

### 3. الخزينة:

يتم حساب الخزينة عن طريق الفرق بين أرس مال العامل الإجمالي والاحتياجات في أرس مال العامل:

**الجدول رقم01-11: جدول يبين حساب الخزينة للفترة 2018–2022**

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| أرس المال العامل | 214276162,32 | 2348739735,36 | 2170222754,51 | 1515801541,75 | 2559831102,42 |
| الاحتياجات في أرس المال العامل | -19221314,66 | 1963406164,56 | 1769004988,60 | 1278830776,67 | 2346117846,52 |
| الخزينة الصافية | 233 497 476,98 | 385 333 570,80 | 401 217 765,91 | 236 970 765,08 | 213 713 255,90 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

تكشف البيانات المالية عن النتائج التالية فيما يخص الخزينة الصافية لمؤسسة سونلغاز:

- خلال الفترة 2018–2020: سجلت الخزينة الصافية قيماً موجبة ومتصاعدة، حيث بلغت 233.497.476.98 دج عام 2018، وارتفعت إلى 401.217.265.91 دج بحلول عام 2020، مما يعكس توافر فائض تمويلي يكفي لمواجهة المتطلبات التشغيلية.
- خلال الفترة 2021–2022: استمرت الخزينة الصافية في الإيجابية لكن مع تراجع تدريجي، حيث انخفضت من 236.970.765.08 دج عام 2021 إلى 213.713.255.90 دج عام 2022.
- نستنتج من ذلك أن المؤسسة حققت فائضًا في السيولة خلال السنوات الثلاث الأولى، مما يؤكد كفاية التمويل الداخلي لاحتياجاتها التشغيلية. إلا أن التراجع الملحوظ في الفترة اللاحقة يُشير إلى ضرورة استغلال الأموال المجمدة عبر استثمارات استراتيجية لتعظيم العوائد والحفاظ على التوازن المالي.

## المطلب الثاني: استخدام التحليل المالي للميزانية بواسطة النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

### أولا: نسب السيولة

**الجدول رقم 01–12: جدول النسب المالية:**

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| السيولة العامة | 1,05 | 1,44 | 1,33 | 1,26 | 1,44 |
| السيولة المختصرة | 1,04 | 1,43 | 1,32 | 1,26 | 1,43 |
| السيولة الجاهزة | 0,05 | 0,07 | 0,06 | 0,04 | 0,04 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة**

**1. السيولة العامة: السنة المرجعية ≤ 1**

من خلال تحليل جدول نسب السيولة، تبيّن أن نسبة السيولة العامة للشركة للفترة (2018–2022) تجاوزت القيمة 1 بشكل مستمر. يشير هذا إلى تمكُّن الشركة من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بكفاءة، دون الحاجة إلى تصفية أصولها الثابتة أو الاعتماد على مصادر تمويل خارجية جديدة، مما يعكس قوة في هيكلها المالي وقدرة على إدارة المخاطر المرتبطة بالسيولة.

**2. نسبة السيولة المختصرة: النسبة المرجعية ( 0,3 – 0,5)**

تُظهر هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على بيع المخزونات. وفي هذا السياق، تجاوزت قيمة النسبة المُحقَّقة من الشركة خلال السنة الحالية القيمة المرجعية (سنة الأساس)، مما يدل على أن الأصول السائلة الجاهزة (مثل النقدية وما يعادلها) والأصول القابلة للتحقيق بسرعة (مثل الذمم المدينة) كافية لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل بشكلٍ مُستقل عن المخزون. يعكس هذا مؤشرًا إيجابيًّا على كفاءة إدارة السيولة وقدرة الشركة على الحفاظ على استقرارها المالي في الأجل القصير.

**3. نسبة السيولة الجاهزة: النسبة المرجعية ≤ 0,5**

خلال الفترة من 2018 إلى 2022، تراوحت نسبة السيولة السريعة للمؤسسة بين 0.04 و0.06، مما يُظهر مؤشرات على تعرُّضها لتحديات مالية.

**ثانيا: نسب الربحية**

**الجدول رقم 01–13: جدول نسب الربحية**

| السن ة | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| العائد على حقوق الملكي ة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| العائد على الأصول | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة**

سجلت قيمتا العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول صفرًا خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة عدم تحقيق نتيجة صافية، حيث يتم ترحيلها إلى المؤسسة الأم التابعة للمجمع الأم سونلغاز.

**ثالثا: نسبة الملاءة**

**الجدول رقم01-14: جدول نسبة الملاءة**

| السنة | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة المديونية | 0,5 | 0,46 | 0,51 | 0,47 | 0,46 |
| نسبة الاستقلالية | 0,66 | 0,68 | 0,66 | 0,67 | 0,68 |
| نسبة الملاءة العامة | 2,94 | 3,14 | 2,94 | 3,09 | 3,13 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.**

**1. نسبة المديونية (النسبة المعيارية <1):**

سجلت نسبة المديونية خلال الفترة (2018–2022) قيمًا أقل من 1، مما يُظهر اعتماد المؤسسة بشكل رئيسي على أموالها الذاتية في تمويل أصولها الثابتة، مع محدودية الاعتماد على الديون الخارجية.

**2. نسبة الاستقلالية (النسبة المرجعية 25.0–30.0):**

تفوقت نسب الاستقلالية خلال جميع سنوات الدراسة 30.0، حيث تجاوزت 50.0 في كل عام، مما يعكس استقلالية مالية مريحة للمؤسسة.

**3. نسبة الملاءة العامة (النسبة المرجعية ≤1):**

سجلت نسبة الملاءة العامة قيمًا أعلى من المعيار المرجعي (1)، حيث تراوحت بين 61.2 (كأدنى قيمة) و14.3 (كأعلى قيمة) خلال الفترة (2018–2022)، مما يعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل أنشطتها عبر الاقتراض.

تشير النتائج السابقة إلى تحقيق المؤسسة توازنًا ماليًّا خلال الفترة (2018–2022)، نتيجة إدارة فعالة لسيولتها المالية.

**رابعا: نسبة المردودية:**

**الجدول رقم01–15: جدول نسبة المردودية**

| النسب ة | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| **المردودية الاقتصادي ة** | % - 1,37 | % - 0,25 | % - 0,24 | % - 3,02 | % - 3,21 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.**

من خلال الجدول الخاص بنسب المردودية لمؤسسة سونلغاز بولاية ميلة خلال الفترة (2018–2022):

- **المردودية المالية:** تعذر حسابها نتيجةَ عَدم وجود نتيجة صافية (قيم مُعدَمة) بسبب تحويلها إلى الشركة الأم بالجزائر العاصمة.
- **المردودية الاقتصادية:** سجلت جميع القيم أرقامًا سالبة مع انخفاض مستمر، مما يعكس تحقيق المؤسسة خسائر ناتجة عن تراجُع إجمالي الاستغلال.

**خامسا: نسب النشاط**

**الجدول رقم 01–16: حساب نسب النشاط لمؤسسة**

| النسب ة | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| **معدل دوران اجمالي الأصول** | 0.23 | 0,22 | 0,20 | 0,21 | 0,21 |
| **معدل دوران الأصول المتداولة** | 1,22 | 0,84 | 0,70 | 0,91 | 0,84 |
| **معدل دوران الأصول الثابتة** | 0.28 | 0,30 | 0.27 | 0.28 | 0.28 |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.**

من خلال جدول نسب النشاط لمؤسسة سونلغاز بولاية ميلة خلال الفترة (2018–2022):

- معدل دوران إجمالي الأصول: انخفضت القيم خلال جميع السنوات، حيث تراوحت بين 23.0 و21.0، ويعزى ذلك إلى زيادة إجمالي الأصول.
- معدل دوران الأصول المتداولة: شهدت القيم تراجعًا ملحوظًا، متذبذبة بين 22.1 و70.0، نتيجة انخفاض المبيعات.
- معدل دوران الأصول الثابتة: ظل مستقرا نسبيا، محافظًا على نطاق بين 27.0 و30.0، مما يُظهر استقرار المبيعات وعدم استغلال المؤسسة الكامل للأصول الثابتة.

**خلاصة الفصل:**

تم التطرق في هذا الفصل لبعض أهم النسب والمؤشرات المالية التي يرتكز عليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل يمكن القول ان عملية تقييم الاداء المالي تساعد المؤسسة على كشف نقاط القوة والضعف وكشف الانحرافات ومحاولة معالجتها.

وتساعدها في التعرف على مركزها المالي، ثم محاولة تقديم النتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة، ولتقييم الأداء المالي تم التطرق إلى المؤشرات المالية وهي مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة ونسب النشاط ونسب المردودية.

# خاتمة

**خاتمة:**

عرف تطبيق معايير المحاسبة الدولية قبولا عاما من طرف عدة دول، والدليل على ذلك أن العديد منها قامت بتطبيق هذه المعايير مباشرة عند صدورها، حتى ولم تكن تملك معايير محاسبية من قبل، بل حتى الدول التي تملك معايير محاسبية مقبولة ومتطورة قامت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك نظرا لمزاياها ولدورها في الحد من الإختلافات المحاسبية بين الدول، ومن أجل العمل على توحيد البيئة المحاسبية الدولية، وفي تحقيق كذلك ما يسمى بالتوافق المحاسبي الدولي. وتعد الجزائر من الدول التي تعمل على تطبيق هذه المعايير من خلال وضعها لنظام محاسبي مالي جديد مستمد من هذه المعايير.

وتتولى عملية إصدار هذه المعايير هيئات محاسبية دولية منها لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تغيرت تسميتها إلى مجلس معايير التقارير المالية الدولية، حيث تم إصدار عدة معايير محاسبية منها المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوام المالية. يتضمن هذا المعيار القوائم المالية الواجب إعدادها من طرف المؤسسات، كما يتضمن مجموعة من المحاور المرتبطة بشكل ومحتوى هذه القوائم، طرق عرضها وكذا الإعتبارات الواجب مراعاتها عند إعدادها، وذلك بهدف تحقيق الغرض منها ولا سيما تقييم الأداء المالي.

اما بالنسبة لتقييم الأداء المالي تهتم به المؤسسة اهتماما كبيرا شأنه شأن الأداءات الأخرى، والسبب في ذلك لأهمية ولدور الأداء المالي، وفيما يخص تقييم الأداء المالي يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية المعدة من طرف المحاسب وعلى الأساليب التي يوفرها التحليل المالي، وقد تم ملاحظة أن تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمعايير التقارير المالية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي له تأثير على عملية تقييم الأداء المالي.

**أولا: اختبار الفرضيات**

- اظهرت الدراسة صحة الفرضية الأولى التي مفادها: " تطبق شركة سونلغاز المعايير المحاسبية الدولية في إعداد الكشوفات المالية" حيث أظهر التحليل أن المؤسسة تعتمد على هذه المعايير لضمان الشفافية والمقارنة الدولية، مما يعكس التزامها بالمواءمة مع المعايير العالمية.
- أظهرت الدراسة صحة الفرضية الثانية التي مفادها: "يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية إيجابًا على الأداء المالي في مؤسسة سونلغاز" حيث أنه من خلال تحليل القوائم المالية، تبين أن تبني هذه المعايير ساهم في تحسين مؤشرات الأداء مثل الربحية والسيولة، مما عزز كفاءة التسيير المالي.

- أظهرت الدراسة صحة الفرضية الثالثة التي مفادها: "تقوم مؤسسة سونلغاز بتطبيق النسب المالية لمعرفة وضعيتها المالية" حيث استخدمت الدراسة مؤشرات مالية مختلفة مثل العائد على الاستثمار ونسب السيولة، والتي أكدت قدرة المؤسسة على تقييم أدائها واتخاذ القرارات المالية السليمة.

**رابعا: نتائج الدراسة**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تبين أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز للتوزيع شرق –ميلة– للفترة الممتدة بين 2018 و 2022:

- تبين أن المؤسسة تطبق معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية، مما يعزز الشفافية والمقارنة الدولية؛
- ساهم التطبيق في تحسين جودة المعلومات المالية ودقتها، مما سهل عملية اتخاذ القرارات؛
- أظهر التحليل أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أثر إيجابًا على الأداء المالي للمؤسسة، خاصة في تحسين مؤشرات الربحية والسيولة؛
- ساعدت المعايير في تعزيز الثقة لدى المستثمرين والدائنين بسبب زيادة موثوقية البيانات المالية؛
- كشفت النسب المالية عن تحسن في أداء المؤسسة خلال فترة الدراسة (2018–2022)، رغم بعض التحديات المالية؛
- تم تحديد نقاط القوة مثل تحسن نسبة السيولة، ونقاط الضعف مثل ارتفاع المديونية في بعض السنوات؛
- أظهر تحليل التوازنات المالية أن المؤسسة حققت استقرارًا نسبيًا في تمويل أنشطتها، مع وجود بعض الفجوات التمويلية التي تحتاج إلى معالجة؛
- تبين أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الموارد الثابتة لتمويل أصولها؛
- أشار تحليل جدول تدفقات الخزينة إلى أن المؤسسة حققت تدفقات نقدية إيجابية من الأنشطة التشغيلية، مما يعكس كفاءة إدارتها للنقد؛
- ومع ذلك، كانت التدفقات النقدية الاستثمارية سلبية بسبب التركيز على توسيع الأصول الثابتة.

**ثالثا: توصيات الدراسة**

- تعزيز تبني المعايير المحاسبية الدولية: ينبغي للمؤسسات الجزائرية، وخاصة الكبرى مثل سونلغاز، مواصلة تطبيق هذه المعايير والاستفادة من مزاياها في تحسين الشفافية وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تحسين الكفاءة التشغيلية: يجب على المؤسسات العمل على تقليل التكاليف المرتفعة المرتبطة بتطبيق المعايير الدولية من خلال تدريب الكوادر وتحديث الأنظمة المحاسبية.
- تعزيز الشفافية والإفصاح: ينبغي زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية لضمان موثوقية المعلومات المقدمة للمستثمرين وأصحاب المصلحة.
- إجراء المزيد من الدراسات: يُوصى بإجراء دراسات مماثلة على مؤسسات أخرى لتوسيع نطاق البحث وتعميم النتائج على القطاع الاقتصادي الجزائري.

ختامًا، تمثل هذه الدراسة إضافة قيمة إلى الأدبيات المحاسبية والمالية في الجزائر، حيث سلطت الضوء على أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية كأداة لتحسين الأداء المالي. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها المؤسسات في هذا الصدد، إلا أن الفوائد المتوقعة تجعل من هذا التبني استثمارًا استراتيجيًا يعزز الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما تؤكد النتائج على ضرورة مواكبة التطورات المحاسبية العالمية لضمان بقاء المؤسسات الجزائرية قادرة على المنافسة وتحقيق النمو المستدام.

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع:**

**1. المراجع العربية**

**أ. كتب**


- محمد الأمين الأصفاء، *نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية*، جامعة الجزيرة للطباعة والنشر، مصر، 2011.
- أمين محمد لطفي، *نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي*، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- ريتشارد شرويدر وآخرون، *نظرية المحاسبة*، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- سعد السكاني، *معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية*، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016.
- حسين القاضي، مأمون حمدان، *المحاسبة الدولية ومعاييرها*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- حمزة محمود الزبيدي، *التحليل المالي*، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.
- حمزة محمود الزبيدي، *التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل*، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- محمد محمود الخطيب، *الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات*، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- عبد المحسن توفيق محمد، *تقييم الأداء*، دار النهضة العربية، الإخوة الأشقاء للطباعة، القاهرة، مصر، 1998.
- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، *التسيير المالي: الإدارة المالية*، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- فهمي مصطفى الشيخ، *التحليل المالي*، الطبعة الأولى، نادي خبراء المال، رام الله، فلسطين، 2008.
- قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم، *تحليل ومناقشة القوائم المالية*، الدارة النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011.
- بنية محمد، *التحليل المالي*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1954، قالمة، 2018.

**ب. مذكرات وأطروحات**


- قجطوط فريد، مكرود حسنى، *أثر التضخم على القوائم المالية في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية*، مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2023.
- مداني بن بلغيث، *أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- رفيق يوسفي، *النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق*، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير محاسبة وتدقيق، جامعة أم البواقي، 2011.
- بولجنيب عادل، *دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية*، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014.
- مترابط زينب، مصري حسني، *أثر القياس المحاسبي لرأس المال الفكري على أداء المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال 2010–2020*، أطروحة دكتوراه، سطيف،2023.
- هادف عبد القادر، *دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية*، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016.
- زبيدي البشير، *دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة*، مذكرة ماجستير،2021.
- خنفري خيضر، البورنيسة مريم، *دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية*، جامعة بومرداس،2016.
- بنية حيزية، *أهمية التخطيط المالي في تقييم* الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة بوفال poval/spa وحدة المسبك بالبراقية(2011–2010) ، مذكرة ماجستير. تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2011.
- عادل عشي، *الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم – دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة(2002–2000)* ، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001–2002.
- عدوي وداد، ونوغي عفاف، *استخدام جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي*، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021–2022.

- ليندا غربة، *تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية: دراسة حالة أسمنت عين التوتة–تقرت(2014–2010)* ، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.
- جرودي رندة، *أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية*، أطروحة دكتوراه في المالية والبنوك والتأمينات، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019–2020.
- كفايفية آية، سليماني يسرى، *دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي*، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، 2021.
- فؤاد إليهم، *تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع أم البواقي*، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2014–2015.
- محمد إدريس ريموش، زين الدين حلولو، *القوائم المالية ودورها في تحديد قيمة المؤسسة*، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، 2019.
- حليلة عبدي، *أثر التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية*، مذكرة ماستر في مالية المؤسسة، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2020.
- نعيمة عبد الرؤوف، فتيحة العرابي، *استخدام تحليل القوائم المالية ودوره على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية*، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2022.

**ج. مقالات دوريات**

- رابح بوقرة، عربوه محاذ، أثر المعايير المحاسبية الدولية (IAS IFRS) في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية EFR، العدد الأول، جوان 2014
- مدني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي: المفهوم، الأهداف والمبررات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة، العدد الرابع، 2006.
- زبيدي بشير، حابي أحمد، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، العدد 2،2011.
- ريمة يونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين الأساليب التقليدية والحديثة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية الجزائر، المجلد 20، العدد 02، 1990–2016.

- خالد سيف الإسلام بوخلال، علاء بن ثابت، تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة: دراسة حالة مجمع صيدال (2011–2009)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، 2021.

**د. ملتقيات**

- مرزوقي مرزقي، حولي محمد، *مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي*، ملتقى علمي دولي، 2011.
- طرشي محمد، يخلف صفية، *أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات*، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2017/04/25.

**هـ. مصادر رسمية وقوانين**

- المادة 2.210 المتعلقة بعرض الكشوف المالية، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.
- قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

**2. المراجع الأجنبية:**

**أ. كتب:**

- Jean-François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux ،Normes IFRS et PME ،Dunod ،Paris, 2004.

# الملاحق

**الملحق رقم 01:** جانب الأصول من الميزانية



**ميزانية**

**السنة المالية المقفلة في .....**

| الأصل | ملاحظة | N إجمالي | N اهتلاك رصيد | N صافي | N - 1 صافي |
|---|---|---|---|---|---|
| **أصول غير جارية** | | | | | |
| فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي | | | | | |
| تثبيتات معنوية | | | | | |
| تثبيتات عينية | | | | | |
| أراضٍ | | | | | |
| مبانٍ | | | | | |
| تثبيتات عينية أخرى | | | | | |
| تثبيتات ممنوح امتيازها | | | | | |
| تثبيتات يجري إنجازها | | | | | |
| تثبيتات مالية | | | | | |
| سندات موضوعة موضع معادلة | | | | | |
| مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها | | | | | |
| سندات أخرى مثبتة | | | | | |
| قروض و أصول مالية أخرى غير جارية | | | | | |
| ضرائب مؤجلة على الأصل | | | | | |
| **مجموع الأصل غير الجاري** | | | | | |
| **أصول جارية** | | | | | |
| مخزونات و منتجات قيد التنفيذ | | | | | |
| حسابات دائنة و استخدامات مماثلة | | | | | |
| الزبائن | | | | | |
| المدينون الآخرون | | | | | |
| الضرائب و ما شابهها | | | | | |
| حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة | | | | | |
| الموجودات و ما شابهها | | | | | |
| الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى | | | | | |
| الخزينة | | | | | |
| **مجموع الأصول الجارية** | | | | | |
| **المجموع العام للأصول** | | | | | |

**الملحق رقم 02:** جانب الخصوم من الميزانية



**ميزانية**

**السنة المالية المقفلة في .....**

| الخصوم | ملاحظة | N | N -1 |
|---|---|---|---|
| **رؤوس الأموال الخاصة** | | | |
| رأس مال تم إصداره | | | |
| رأس مال غير مستعان به | | | |
| علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة ( 1 ) | | | |
| فوارق إعادة التقييم | | | |
| فارق المعادلة ( 1 ) | | | |
| نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع ( 1 ) ) | | | |
| رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد | | | |
| **حصة الشركة المدمجة ( 1 )** | | | |
| **حصة ذوي الأقلية (1)** | | | |
| **المجموع 1** | | | |
| **الخصوم غير الجارية** | | | |
| قروض و ديون مالية | | | |
| ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) | | | |
| ديون أخرى غير جارية | | | |
| مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا | | | |
| **مجموع الخصوم غير الجارية ( 2 )** | | | |
| **الخصوم الجارية** | | | |
| موردون و حسابات ملحقة | | | |
| ضرائب | | | |
| ديون أخرى | | | |
| خزينة سلبية | | | |
| **مجموع الخصوم الجارية ( 3 )** | | | |
| **مجموع عام للخصوم** | | | |

( 1 ) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

**الملحق رقم 03:** جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة



**حسـاب النتائج**
**حسب الطبيعة**
**الفترة من ..... إلى .....**

| | ملاحظة | N | N - 1 |
|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | | | |
| تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع | | | |
| الإنتاج المثبت | | | |
| إعانات الاستغلال | | | |
| **1 - إنتاج السنة المالية** | | | |
| المشتريات المستهلكة | | | |
| الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى | | | |
| **2 - استهلاك السنة المالية** | | | |
| **3 - القيمة المضافة للاستغلال ( 1 - 2 )** | | | |
| أعباء المستخدمين | | | |
| الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة | | | |
| **4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال** | | | |
| المنتجات العملياتية الأخرى | | | |
| الأعباء العملياتية الأخرى | | | |
| المخصصات للاهتلاكات و المؤونات | | | |
| استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات | | | |
| **5 - النتيجة العملياتية** | | | |
| المنتوجات المالية | | | |
| الأعباء المالية | | | |
| **6 - النتيجة المالية** | | | |
| **7 - النتيجة العادية قبل الضرائب ( 5 + 6 )** | | | |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية | | | |
| الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية | | | |
| مجموع منتجات الأنشطة العادية | | | |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية | | | |
| **8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | | | |
| العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) | | | |
| العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها) | | | |
| **9 - النتيجة غير العادية** | | | |
| **10 - النتيجة الصافية للسنة المالية** | | | |
| حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية | | | |
| **11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)** | | | |
| و منها حصة ذوي الأقلية (1) | | | |
| حصة المجمع (1) | | | |

( 1 ) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

**الملحق رقم 04:** جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة



**حساب النتائج (حسب الوظيفة)**
**الفترة من ..... إلى.....**

**مثلا**

| | ملاحظة | N | N - 1 |
|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | | | |
| كلفة المبيعات | | | |
| **هامش الربح الإجمالي** | | | |
| منتجات أخرى عملياتية | | | |
| التكاليف التجارية | | | |
| الأعباء الإدارية | | | |
| أعباء أخرى عملياتية | | | |
| **النتيجة العملياتية** | | | |
| تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة | | | |
| (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) | | | |
| منتجات مالية | | | |
| الأعباء المالية | | | |
| **النتيجة العادية قبل الضريبة** | | | |
| الضرائب الواجبة على النتائج العادية | | | |
| الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) | | | |
| **النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | | | |
| الأعباء غير العادية | | | |
| المنتوجات غير عادية | | | |
| **النتيجة الصافية للسنة المالية** | | | |
| حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) | | | |
| النتيجة الصافية للمجموع المدمج ( 1 ) | | | |
| منها حصة ذوي الأقلية (1) | | | |
| حصة المجمع ( 1 ) | | | |

( 1 ) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

**الملحق رقم 05:** جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)



**جدول سيولة الخزينة**
**(الطريقة المباشرة)**
**الفترة من ..... إلى .....**

| | ملاحظة | السنة المالية N | السنة المالية N - 1 |
|---|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية** | | | |
| التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن | | | |
| المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين | | | |
| الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة | | | |
| الضرائب عن النتائج المدفوعة | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية** | | | |
| تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) | | | |
| **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار** | | | |
| المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية | | | |
| التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية | | | |
| المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية | | | |
| التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية | | | |
| الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية | | | |
| الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة | | | |
| **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل** | | | |
| التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم | | | |
| الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها | | | |
| التحصيلات المتأتية من القروض | | | |
| تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة | | | |
| **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)** | | | |
| تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات | | | |
| تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ) | | | |
| | | | |
| أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية | | | |
| أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية | | | |
| تغير أموال الخزينة خلال الفترة | | | |
| المقاربة مع النتيجة المحاسبية | | | |

**الملحق رقم 06:** جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)



**جدول سيولة الخزينة**
**(الطريقة غير المباشرة)**
**الفترة من ..... إلى .....**

| | ملاحظة | السنة المالية N | السنة المالية N - 1 |
|---|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية** | | | |
| صافي نتيجة السنة المالية | | | |
| تصحيحات من أجل : | | | |
| - الاهتلاكات و الأرصدة | | | |
| -تغير الضرائب المؤجلة | | | |
| -تغير المخزونات | | | |
| - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى | | | |
| -تغير الموردين و الديون الأخرى | | | |
| -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب | | | |
| تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ) | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار** | | | |
| مسحوبات عن اقتناء تثبيتات | | | |
| تحصيلات التنازل عن تثبيتات | | | |
| تأثير تغيرات محيط الإدماج ( 1 ) | | | |
| تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب) | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل** | | | |
| الحصص المدفوعة للمساهمين | | | |
| زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) | | | |
| إصدار قروض | | | |
| تسديد قروض | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)** | | | |
| **تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)** | | | |
| أموال الخزينة عند الافتتاح | | | |
| أموال الخزينة عند الاقفال | | | |
| تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية ( 1 ) | | | |
| تغير أموال الخزينة | | | |

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

**الملحق رقم 07:** جدول تغير الأموال الخاصة



**جدول تغير الأموال الخاصة**

| | ملاحظة | رأسمال الشركة | علاوة الإصدار | فارق التقييم | فرق إعادة التقييم | الاحتياطات و النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الرصيد في 31 ديسمبر N - 2** | | | | | | |
| تغيير الطريقة المحاسبية | | | | | | |
| تصحيح الأخطاء الهامة | | | | | | |
| إعادة تقييم التثبيتات | | | | | | |
| الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج | | | | | | |
| الحصص المدفوعة | | | | | | |
| زيادة رأس المال | | | | | | |
| صافي نتيجة السنة المالية | | | | | | |
| **الرصيد في 31 ديسمبر N - 1** | | | | | | |
| تغيير الطريقة المحاسبية | | | | | | |
| تصحيح الأخطاء الهامة | | | | | | |
| إعادة تقييم التثبيتات | | | | | | |
| الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج | | | | | | |
| الحصص المدفوعة | | | | | | |
| زيادة رأس المال | | | | | | |
| صافي نتيجة السنة المالية | | | | | | |
| **الرصيد في 31 ديسمبر N** | | | | | | |

**EXERCICE**
**DATE**

| ACTIF | brut 2018 | amort 2018 | 2018 |
|---|---|---|---|
| **ACTIF NON COURANT** | | | |
| **Ecart d'acquisition (ou goodwill)** | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | |
| Frais de développements | | | |
| Logiciels informatiques et | 25 100,00 | 25 100,00 | 0,00 |
| **Immobilisations corporelles** | | | |
| Terrains | 143 237 236,03 | | 143 237 236,03 |
| Agencements et aménagements | 4 009 642,83 | 1 485 365,88 | 2 524 276,95 |
| Constructions (Batiments et | 178 401 524,91 | 56 054 479,67 | 122 347 045,24 |
| Installations techniques, | 16 311 666 304,90 | 8 658 886 248,54 | 7 652 780 056,36 |
| Autres immobilisations | 1 897 374 873,39 | 1 071 317 536,39 | 826 057 337,00 |
| **Immobilisations en cours** | 2 142 916 561,61 | | 2 142 916 561,61 |
| **Immobilisations financières** | | | |
| Titres mises en équivalence - | | | |
| Titres participations et créances | | | |
| Autres titres immobilisés | | | |
| Prêts et autres actifs financiers | | | |
| **Comptes de liaison** | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | 20 677 631 243,67 | 9 787 768 730,48 | 10 889 862 513,19 |
| **ACTIF COURANT** | | | |
| Stocks et encours | 18 439 309,82 | | 18 439 309,82 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | |
| Clients | 4 566 528 655,51 | 201 828 215,17 | 4 364 700 440,34 |
| Créances sur sociétés du | 0,00 | | 0,00 |
| Autres débiteurs | 1 293 948,81 | 911 097,41 | 382 851,40 |
| Impôts | 43 087 871,69 | | 43 087 871,69 |
| Autres actifs courants | 0,00 | | 0,00 |
| **Disponibilités et assimilés** | | | |
| Placements et autres actifs | | | |
| Trésorerie | 233 497 476,98 | 4 390 729,79 | 229 106 747,19 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | 4 862 847 262,81 | 207 130 042,37 | 4 655 717 220,44 |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | 25 540 478 506,48 | 9 994 898 772,85 | 15 545 579 733,63 |

**SOCIETE** SONELGAZ-Distribution

**EXERCICE** 2018

**CENTRE** DD DE MILA

**DATE** 45425.614652777556

# BILAN PASSIF

**Définitif**

| PASSIF | note | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées) | | | |
| Écart de réévaluation | | 307 962 694,02 | 307 209 428,80 |
| **Résultat net** | | 0,00 | 0,00 |
| **compte de liaison**** | | 6 576 091 739,74 | 6 234 222 062,92 |
| **TOTAL CAPITAUX PROPRES** | | 6 884 054 433,76 | 6 541 431 491,72 |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 227 032 249,37 | 203 459 354,50 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 3 785 921 950,01 | 3 445 953 462,61 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS** | | 4 012 954 199,38 | 3 649 412 817,11 |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 650 459 942,25 | 677 172 080,55 |
| Impôts | | 84 571 519,60 | 58 402 983,35 |
| Dettes sur sociétés du Groupe et associés | | 0,00 | 0,00 |
| Autres dettes | | 3 913 539 638,64 | 3 022 426 330,05 |
| Trésorerie passif | | 0,00 | 0,00 |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS** | | 4 648 571 100,49 | 3 758 001 393,95 |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | 15 545 579 733,63 | 13 948 845 702,78 |

**SOCIETE** SONELGAZ-Distribution

**CENTRE** DD DE MILA

**EXERCICE** 2019

**DATE** 45425.61319444422

# BILAN ACTIF

**Définitif**

| ACTIF | note | brut 2019 | amort 2019 | 2019 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIF NON COURANT** | | | | | |
| **Ecart d'acquisition (ou goodwill)** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | | |
| Frais de développements immobilisables | | | | | |
| Logiciels informatiques et assimilés | | 25 100,00 | 25 100,00 | 0,00 | 0,00 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 143 237 236,03 | | 143 237 236,03 | 143 237 236,03 |
| Agencements et aménagements de terrains | | 4 009 642,83 | 1 574 515,20 | 2 435 127,63 | 2 524 276,95 |
| Constructions (Batiments et ouvrages | | 178 401 524,91 | 59 650 964,50 | 118 750 560,41 | 122 347 045,24 |
| Installations techniques, matériel et outillage | | 17 340 159 187,36 | 9 156 622 103,61 | 8 183 537 083,75 | 7 652 780 056,36 |
| Autres immobilisations corporelles | | 1 885 266 153,82 | 1 033 195 833,25 | 852 070 320,57 | 826 057 337,00 |
| **Immobilisations en cours** | | 2 167 581 750,97 | | 2 167 581 750,97 | 2 142 916 561,61 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mises en équivalence - entreprises associées | | | | | |
| Titres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | | | | |
| **Comptes de liaison** | | | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | 21 718 680 595,92 | 10 251 068 516,56 | 11 467 612 079,36 | 10 889 862 513,19 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| Stocks et encours | | 17 483 655,23 | | 17 483 655,23 | 18 439 309,82 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 7 283 623 956,98 | 465 120 602,91 | 6 818 503 354,07 | 4 364 700 440,34 |
| Créances sur sociétés du groupe et associés | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| Autres débiteurs | | 911 097,41 | 911 097,41 | 0,00 | 382 851,40 |
| Impôts | | 40 197 177,52 | | 40 197 177,52 | 43 087 871,69 |
| Autres actifs courants | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 385 333 570,80 | 4 415 454,21 | 380 918 116,59 | 229 106 747,19 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | 7 727 549 457,94 | 470 447 154,53 | 7 257 102 303,41 | 4 655 717 220,44 |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | 29 446 230 053,86 | 10 721 515 671,09 | 18 724 714 382,77 | 15 545 579 733,63 |

**SOCIETE** SONELGAZ-Distribution

**EXERCICE** 2019

**CENTRE** DD DE MILA

**DATE** 45425.613668981474

# BILAN PASSIF

**Définitif**

| PASSIF | note | 2019 | 2018 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées) | | | |
| Écart de réévaluation | | 307 962 694,02 | 307 962 694,02 |
| **Résultat net** | | 0,00 | 0,00 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 15 235 385,06 | 0,00 |
| **compte de liaison**** | | 9 049 706 712,30 | 6 576 091 739,74 |
| **TOTAL CAPITAUX PROPRES** | | 9 372 904 791,38 | 6 884 054 433,76 |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 232 303 244,65 | 227 032 249,37 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 3 740 696 624,16 | 3 785 921 950,01 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS** | | 3 972 999 868,81 | 4 012 954 199,38 |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 575 775 641,60 | 650 459 942,25 |
| Impôts | | 114 375 966,25 | 84 571 519,60 |
| Dettes sur sociétés du Groupe et associés | | 0,00 | 0,00 |
| Autres dettes | | 4 688 658 114,73 | 3 913 539 638,64 |
| Trésorerie passif | | 0,00 | 0,00 |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS** | | 5 378 809 722,58 | 4 648 571 100,49 |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | 18 724 714 382,77 | 15 545 579 733,63 |

**SOCIETE** SONELGAZ-Distribution

**CENTRE** DD DE MILA

**EXERCICE** 2020

**DATE** 45425.6121412036

# BILAN ACTIF

**Définitif**

| ACTIF | note | brut 2020 | amort 2020 | 2020 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIF NON COURANT** | | | | | |
| **Ecart d'acquisition (ou goodwill)** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | | |
| Frais de développements immobilisables | | | | | |
| Logiciels informatiques et assimilés | | 25 100,00 | 25 100,00 | 0,00 | 0,00 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 143 237 236,03 | | 143 237 236,03 | 143 237 236,03 |
| Agencements et aménagements de terrains | | 4 009 642,83 | 1 663 664,53 | 2 345 978,30 | 2 435 127,63 |
| Constructions (Batiments et ouvrages | | 178 401 524,91 | 63 247 449,34 | 115 154 075,57 | 118 750 560,41 |
| Installations techniques, matériel et outillage | | 17 514 509 071,81 | 9 668 557 393,85 | 7 845 951 677,96 | 8 183 537 083,75 |
| Autres immobilisations corporelles | | 1 882 346 721,23 | 1 057 444 634,34 | 824 902 086,89 | 852 070 320,57 |
| **Immobilisations en cours** | | 2 573 415 726,33 | | 2 573 415 726,33 | 2 167 581 750,97 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mises en équivalence - entreprises associées | | | | | |
| Titres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | | | | |
| **Comptes de liaison** | | | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | 22 295 945 023,14 | 10 790 938 242,06 | 11 505 006 781,08 | 11 467 612 079,36 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| Stocks et encours | | 85 709 503,86 | | 85 709 503,86 | 17 483 655,23 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 8 056 041 460,94 | 833 974 757,32 | 7 222 066 703,62 | 6 818 503 354,07 |
| Créances sur sociétés du groupe et associés | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| Autres débiteurs | | 182 730 534,32 | 911 097,41 | 181 819 436,91 | 0,00 |
| Impôts | | 55 206 080,71 | | 55 206 080,71 | 40 197 177,52 |
| Autres actifs courants | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 406 241 243,68 | 4 598 484,23 | 401 642 759,45 | 380 918 116,59 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | 8 785 928 823,51 | 839 484 338,96 | 7 946 444 484,55 | 7 257 102 303,41 |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | 31 081 873 846,65 | 11 630 422 581,02 | 19 451 451 265,63 | 18 724 714 382,77 |

**SOCIETE** SONELGAZ-Distribution

**EXERCICE** 2020

**CENTRE** DD DE MILA

**DATE** 45425.61261574086

# BILAN PASSIF

**Définitif**

| PASSIF | note | 2020 | 2019 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées) | | | |
| Écart de réévaluation | | 307 962 694,02 | 307 962 694,02 |
| **Résultat net** | | 0,00 | 0,00 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 0,00 | 15 235 385,06 |
| **compte de liaison**** | | 8 581 107 190,40 | 9 049 706 712,30 |
| **TOTAL CAPITAUX PROPRES** | | 8 889 069 884,42 | 9 372 904 791,38 |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 234 939 918,79 | 232 303 244,65 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 3 711 735 393,42 | 3 740 696 624,16 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS** | | 3 946 675 312,21 | 3 972 999 868,81 |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 652 558 753,67 | 575 775 641,60 |
| Impôts | | 159 627 002,00 | 114 375 966,25 |
| Dettes sur sociétés du Groupe et associés | | 0,00 | 0,00 |
| Autres dettes | | 5 798 496 835,56 | 4 688 658 114,73 |
| Trésorerie passif | | 5 023 477,77 | 0,00 |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS** | | 6 615 706 069,00 | 5 378 809 722,58 |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | 19 451 451 265,63 | 18 724 714 382,77 |

**SOCIETE** SONELGAZ-Distribution

**CENTRE** DD DE MILA

**EXERCICE** 2021

**DATE** 45425.61115740752

# BILAN ACTIF

**Définitif**

| ACTIF | note | brut 2021 | amort 2021 | 2021 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIF NON COURANT** | | | | | |
| **Ecart d'acquisition (ou goodwill)** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | | |
| Frais de développements immobilisables | | | | | |
| Logiciels informatiques et assimilés | | 25 100,00 | 25 100,00 | 0,00 | 0,00 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 143 237 236,03 | | 143 237 236,03 | 143 237 236,03 |
| Agencements et aménagements de terrains | | 4 009 642,83 | 1 752 813,85 | 2 256 828,98 | 2 345 978,30 |
| Constructions (Batiments et ouvrages | | 178 401 524,91 | 66 843 934,16 | 111 557 590,75 | 115 154 075,57 |
| Installations techniques, matériel et outillage | | 18 269 849 873,99 | 10 198 819 748,73 | 8 071 030 125,26 | 7 845 951 677,96 |
| Autres immobilisations corporelles | | 2 005 970 647,30 | 1 129 414 591,45 | 876 556 055,85 | 824 902 086,89 |
| **Immobilisations en cours** | | 3 267 827 042,81 | | 3 267 827 042,81 | 2 573 415 726,33 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mises en équivalence - entreprises associées | | | | | |
| Titres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | | | | |
| **Comptes de liaison** | | | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | 23 869 321 067,87 | 11 396 856 188,19 | 12 472 464 879,68 | 11 505 006 781,08 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| Stocks et encours | | 390 000,00 | | 390 000,00 | 85 709 503,86 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 7 072 296 232,00 | 462 079 507,52 | 6 610 216 724,48 | 7 222 066 703,62 |
| Créances sur sociétés du groupe et associés | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| Autres débiteurs | | 20 723 565,33 | 911 097,41 | 19 812 467,92 | 181 819 436,91 |
| Impôts | | 56 205 641,83 | | 56 205 641,83 | 55 206 080,71 |
| Autres actifs courants | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 236 970 765,08 | 4 457 556,85 | 232 513 208,23 | 401 642 759,45 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | 7 386 586 204,24 | 467 448 161,78 | 6 919 138 042,46 | 7 946 444 484,55 |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | 31 255 907 272,11 | 11 864 304 349,97 | 19 391 602 922,14 | 19 451 451 265,63 |

**SOCIETE** SONELGAZ-Distribution

**EXERCICE** 2021

**CENTRE** DD DE MILA

**DATE** 45425.6116203703

# BILAN PASSIF

**Définitif**

| PASSIF | note | 2021 | 2020 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées) | | | |
| Écart de réévaluation | | 307 962 694,02 | 307 962 694,02 |
| **Résultat net** | | 0,00 | 0,00 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 0,00 | 0,00 |
| **compte de liaison**** | | 8 994 110 174,68 | 8 581 107 190,40 |
| **TOTAL CAPITAUX PROPRES** | | 9 302 072 868,70 | 8 889 069 884,42 |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 245 056 949,05 | 234 939 918,79 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 3 973 688 441,90 | 3 711 735 393,42 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS** | | 4 218 745 390,95 | 3 946 675 312,21 |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 1 060 964 764,59 | 652 558 753,67 |
| Impôts | | 287 540 198,45 | 159 627 002,00 |
| Dettes sur sociétés du Groupe et associés | | 0,00 | 0,00 |
| Autres dettes | | 4 522 279 699,45 | 5 798 496 835,56 |
| Trésorerie passif | | 0,00 | 5 023 477,77 |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS** | | 5 870 784 662,49 | 6 615 706 069,00 |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | 19 391 602 922,14 | 19 451 451 265,63 |

**SOCIETE** SONELGAZ-Distribution

**CENTRE** DD DE MILA

**EXERCICE** 2022

**DATE** 45425.610127314925

# BILAN ACTIF

**Définitif**

| ACTIF | note | brut 2022 | amort 2022 | 2022 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIF NON COURANT** | | | | | |
| **Ecart d'acquisition (ou goodwill)** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | | |
| Frais de développements immobilisables | | | | | |
| Logiciels informatiques et assimilés | | 25 100,00 | 25 100,00 | 0,00 | 0,00 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 143 237 236,03 | | 143 237 236,03 | 143 237 236,03 |
| Agencements et aménagements de terrains | | 4 009 642,83 | 1 841 963,18 | 2 167 679,65 | 2 256 828,98 |
| Constructions (Batiments et ouvrages | | 184 601 524,91 | 70 688 418,99 | 113 913 105,92 | 111 557 590,75 |
| Installations techniques, matériel et outillage | | 19 586 754 414,69 | 10 771 402 364,34 | 8 815 352 050,35 | 8 071 030 125,26 |
| Autres immobilisations corporelles | | 2 088 662 117,34 | 1 205 592 771,08 | 883 069 346,26 | 876 556 055,85 |
| **Immobilisations en cours** | | 3 194 660 519,26 | | 3 194 660 519,26 | 3 267 827 042,81 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mises en équivalence - entreprises associées | | | | | |
| Titres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | | | | |
| **Comptes de liaison** | | | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | 25 201 950 555,06 | 12 049 550 617,59 | 13 152 399 937,47 | 12 472 464 879,68 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| Stocks et encours | | 810 247,94 | | 810 247,94 | 390 000,00 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 8 152 248 894,51 | 807 984 733,99 | 7 344 264 160,52 | 6 610 216 724,48 |
| Créances sur sociétés du groupe et associés | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| Autres débiteurs | | 16 842 902,72 | 911 097,41 | 15 931 805,31 | 19 812 467,92 |
| Impôts | | 60 384 219,97 | | 60 384 219,97 | 56 205 641,83 |
| Autres actifs courants | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 213 713 255,90 | 4 435 225,59 | 209 278 030,31 | 232 513 208,23 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | 8 443 999 521,04 | 813 331 056,99 | 7 630 668 464,05 | 6 919 138 042,46 |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | 33 645 950 076,10 | 12 862 881 674,58 | 20 783 068 401,52 | 19 391 602 922,14 |

**SOCIETE** SONELGAZ-Distribution

**EXERCICE** 2022

**CENTRE** DD DE MILA

**DATE** 45425.610590277705

# BILAN PASSIF

**Définitif**

| PASSIF | note | 2022 | 2021 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées) | | | |
| Écart de réévaluation | | 0,00 | 307 962 694,02 |
| **Résultat net** | | 0,00 | 0,00 |
| **compte de liaison**** | | 10 036 183 637,12 | 8 994 110 174,68 |
| **TOTAL CAPITAUX PROPRES** | | 10 036 183 637,12 | 9 302 072 868,70 |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 255 435 437,10 | 245 056 949,05 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 4 607 280 908,68 | 3 973 688 441,90 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS** | | 4 862 716 345,78 | 4 218 745 390,95 |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 686 143 987,61 | 1 060 964 764,59 |
| Impôts | | 275 199 410,02 | 287 540 198,45 |
| Dettes sur sociétés du Groupe et associés | | 0,00 | 0,00 |
| Autres dettes | | 4 922 825 020,99 | 4 522 279 699,45 |
| Trésorerie passif | | 0,00 | 0,00 |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS** | | 5 884 168 418,62 | 5 870 784 662,49 |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | 20 783 068 401,52 | 19 391 602 922,14 |

**SOCIETE** SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2019

**CENTRE** DD DE MILA **DATE** 45425.62512731459

## TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) Définitif

| | note | 2019 | 2018 |
|---|---|---|---|
| **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles** | | | |
| Encaissements reçus des clients | | 6 010 732 912,79 | 7 452 414 928,37 |
| Autres encaissements | | 21 661 276,51 | 29 687 328,85 |
| Sommes versées aux fournisseurs et au personnel | | 346 995 409,98 | 305 872 003,23 |
| Autres décaissements | | 281 922 530,68 | 300 088 081,52 |
| Intérêts et autres frais financiers payés | | 463 137,16 | 483 939,58 |
| Autres impôts payés | | - 806 398,00 | - 23 825 750,00 |
| **Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires** | | 5 403 819 509,48 | 6 899 483 982,89 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles** | | 5 403 819 509,48 | 6 899 483 982,89 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement** | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | 1 265 907 565,04 | 1 488 648 897,66 |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières | | | |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations financières | | | |
| Subventions d'investissement encaissées | | 785 000,00 | 2 150 000,00 |
| Dividendes et quote-part de résultats reçus | | | |
| Autres produits financiers encaissés | | | |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement** | | - 1 265 122 565,04 | - 1 486 498 897,66 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités de financement** | | | |
| Encaissements suite à l'émission d'actions | | | |
| Dividendes et autres distributions effectués | | | |
| Encaissements provenant d'emprunts | | 8 419 001,23 | 19 508 685,96 |
| Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées | | 2 285 453,44 | 0,00 |
| **Subventions d'exploitation encaissées** | | | |
| Encaissements provenant de la trésorerie Groupe | | | |
| Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe | | | |
| **inter-unité encaissements** | | 1 915 304 941,88 | 2 166 515 019,01 |
| **inter-unité décaissements** | | 5 908 299 340,29 | 7 749 533 582,70 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités de financement** | | - 3 986 860 850,62 | - 5 563 509 877,73 |
| **Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation** | | | |
| **Variation de trésorerie de la période** | | 151 836 093,82 | - 150 524 792,50 |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice | | 233 497 476,98 | 384 022 269,48 |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice | | 385 333 570,80 | 233 497 476,98 |
| **Variation de trésorerie de la période** | | 151 836 093,82 | - 150 524 792,50 |

**SOCIETE** SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2020

**CENTRE** DD DE MILA **DATE** 45425.62380787032

## TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

**Définitif**

| | note | 2020 | 2019 |
|---|---|---|---|
| **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles** | | | |
| Encaissements reçus des clients | | 2 288 227 470,29 | 6 010 732 912,79 |
| Autres encaissements | | 85 223 572,94 | 21 661 276,51 |
| Sommes versées aux fournisseurs et au personnel | | 185 615 770,80 | 346 995 409,98 |
| Autres décaissements | | 195 897 598,11 | 281 922 530,68 |
| Intérêts et autres frais financiers payés | | 336 040,21 | 463 137,16 |
| Autres impôts payés | | - 14 155 606,00 | - 806 398,00 |
| **Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires** | | 2 005 757 240,11 | 5 403 819 509,48 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles** | | 2 005 757 240,11 | 5 403 819 509,48 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement** | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | 581 851 042,19 | 1 265 907 565,04 |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières | | | |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations financières | | | |
| Subventions d'investissement encaissées | | 0,00 | 785 000,00 |
| Dividendes et quote-part de résultats reçus | | | |
| Autres produits financiers encaissés | | | |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement** | | - 581 851 042,19 | - 1 265 122 565,04 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités de financement** | | | |
| Encaissements suite à l'émission d'actions | | | |
| Dividendes et autres distributions effectués | | | |
| Encaissements provenant d'emprunts | | 0,00 | 8 419 001,23 |
| Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées | | 370 712,50 | 2 285 453,44 |
| **Subventions d'exploitation encaissées** | | | |
| Encaissements provenant de la trésorerie Groupe | | | |
| Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe | | | |
| **inter-unité encaissements** | | 1 297 996 955,73 | 1 915 304 941,88 |
| **inter-unité décaissements** | | 8 163 105 399,28 | 5 908 299 340,29 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités de financement** | | - 6 865 479 156,05 | - 3 986 860 850,62 |
| **Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation** | | | |
| **Variation de trésorerie de la période** | | - 5 441 572 958,13 | 151 836 093,82 |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice | | 385 333 570,80 | 233 497 476,98 |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice | | 401 217 765,91 | 385 333 570,80 |
| **Variation de trésorerie de la période** | | 15 884 195,11 | 151 836 093,82 |

**SOCIETE** SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2022

**CENTRE** DD DE MILA **DATE** 45425.62109953724

## TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) **Définitif**

| | note | 2022 | 2021 |
|---|---|---|---|
| **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles** | | | |
| Encaissements reçus des clients | | 4 764 458 791,92 | 3 795 604 516,06 |
| Autres encaissements | | 36 385 865,05 | 1 926 953,55 |
| Sommes versées aux fournisseurs et au personnel | | 146 197 597,52 | 489 451 453,34 |
| Autres décaissements | | 454 920 426,24 | 313 994 609,18 |
| Intérêts et autres frais financiers payés | | 639 372,02 | 566 511,55 |
| Autres impôts payés | | - 39 028 963,00 | - 28 992 153,00 |
| **Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires** | | 4 238 116 224,19 | 3 022 511 048,54 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles** | | 4 238 116 224,19 | 3 022 511 048,54 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement** | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | 1 951 654 762,30 | 1 186 053 791,50 |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières | | | |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations financières | | | |
| Subventions d'investissement encaissées | | 0,00 | 0,00 |
| Dividendes et quote-part de résultats reçus | | | |
| Autres produits financiers encaissés | | | |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement** | | - 1 951 654 762,30 | - 1 186 053 791,50 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités de financement** | | | |
| Encaissements suite à l'émission d'actions | | | |
| Dividendes et autres distributions effectués | | | |
| Encaissements provenant d'emprunts | | 0,00 | 2 001 168,02 |
| Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées | | 0,00 | 498 855,40 |
| **Subventions d'exploitation encaissées** | | | |
| Encaissements provenant de la trésorerie Groupe | | | |
| Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe | | | |
| **inter-unité encaissements** | | 3 230 154 267,71 | 1 875 594 328,11 |
| **inter-unité décaissements** | | 8 934 559 905,01 | 8 331 500 596,06 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités de financement** | | - 5 704 405 637,30 | - 6 454 403 955,33 |
| **Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation** | | 0,00 | - 50 006,83 |
| **Variation de trésorerie de la période** | | - 3 417 944 175,41 | - 4 617 996 705,12 |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice | | 236 970 765,08 | 401 217 765,91 |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice | | 213 713 255,90 | 236 970 765,08 |
| **Variation de trésorerie de la période** | | - 23 257 509,18 | - 164 247 000,83 |

**SOCIETE** SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2023

**CENTRE** DD DE MILA **DATE** 45425.619745370466

## TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

**Provisoire**

| | note | 2023 | 2022 |
|---|---|---|---|
| **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles** | | | |
| Encaissements reçus des clients | | 4 665 742 755,78 | 4 764 458 791,92 |
| Autres encaissements | | 5 482 932,06 | 36 385 865,05 |
| Sommes versées aux fournisseurs et au personnel | | 143 896 333,42 | 146 197 597,52 |
| Autres décaissements | | 532 166 356,78 | 454 920 426,24 |
| Intérêts et autres frais financiers payés | | 732 404,95 | 639 372,02 |
| Autres impôts payés | | - 39 498 295,00 | - 39 028 963,00 |
| **Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires** | | 4 033 928 887,69 | 4 238 116 224,19 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles** | | 4 033 928 887,69 | 4 238 116 224,19 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement** | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | 1 944 897 281,80 | 1 951 654 762,30 |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières | | | |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations financières | | | |
| Subventions d'investissement encaissées | | 0,00 | 0,00 |
| Dividendes et quote-part de résultats reçus | | | |
| Autres produits financiers encaissés | | | |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement** | | - 1 944 897 281,80 | - 1 951 654 762,30 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités de financement** | | | |
| Encaissements suite à l'émission d'actions | | | |
| Dividendes et autres distributions effectués | | | |
| Encaissements provenant d'emprunts | | 84 946,38 | 0,00 |
| Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées | | 0,00 | 0,00 |
| **Subventions d'exploitation encaissées** | | | |
| Encaissements provenant de la trésorerie Groupe | | | |
| Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe | | | |
| **inter-unité encaissements** | | 2 900 945 203,15 | 3 230 154 267,71 |
| **inter-unité décaissements** | | 8 399 891 749,77 | 8 934 559 905,01 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités de financement** | | - 5 498 861 600,24 | - 5 704 405 637,30 |
| **Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation** | | 0,00 | 0,00 |
| **Variation de trésorerie de la période** | | - 3 409 829 994,35 | - 3 417 944 175,41 |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice | | 213 713 255,90 | 236 970 765,08 |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice | | 87 999 890,00 | 213 713 255,90 |
| **Variation de trésorerie de la période** | | - 125 713 365,90 | - 23 257 509,18 |

| | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| رقم الاعمال | 5 951 845 498,07 | 6 540 017 936,08 | 6 175 905 952,05 | 6 740 938 552,21 | 7 155 864 153,72 |
| تغيرات في المخزون | | | 0,00 | 63 932,60 | |
| **ايردات الدورة - I** | **5 951 845 498,07** | **6 540 017 936,08** | **6 175 905 952,05** | **6 741 002 484,81** | **7 155 864 153,72** |
| مشتريات مستهلكة | - 45 222 263,62 | - 128 151 919,77 | - 33 438 609,66 | - 115 253 150,44 | - 50 007 184,51 |
| خدمات محصلة انتاج الطاقة والمعدات | - 3 662 182 330,34 | - 3 762 025 222,51 | - 4 110 999 406,49 | - 4 888 344 084,49 | - 4 697 894 519,83 |
| خدمات مقدمة انتاج الطاقة والمعدات | - 307 162 865,92 | - 256 096 179,44 | 0,00 | - 5 489 422,38 | |
| خدمات خارجية تخدمات أخرى | 108 960,00 | 0,00 | - 221 588 372,64 | - 241 173 462,35 | - 200 707 367,38 |
| خدمات محصلة | - 1 100 299 606,57 | - 1 059 817 193,04 | - 1 194 474 026,25 | - 1 245 169 912,44 | - 1 334 323 121,15 |
| **استهلاك الدورة - II** | - 5 114 758 106,45 | - 5 206 090 514,76 | - 5 560 500 415,04 | - 6 495 430 032,10 | - 6 282 932 192,87 |
| **(I-II) القيمة المضافة للاستغلال - III** | **837 087 391,62** | **1 333 927 421,32** | **615 405 537,01** | **245 572 452,71** | **872 931 960,85** |
| اعباء المستخدمين | - 443 962 356,51 | - 607 346 333,71 | - 739 121 276,57 | - 969 713 594,40 | - 966 631 749,52 |
| الضرائب والرسوم المماثلة | - 103 126 874,97 | - 113 295 176,29 | - 114 730 473,90 | - 120 428 983,00 | - 92 625 457,94 |
| **الفائض الإجمالي للاستغلال - IV** | **289 998 160,14** | **613 285 911,32** | **- 238 446 213,46** | **- 844 570 124,69** | **- 186 325 246,61** |
| الإيرادات العملياتية الاخرى | 177 226 561,52 | 206 565 025,38 | 194 051 794,77 | 215 926 447,23 | 245 579 636,89 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | - 49 902 650,99 | - 16 519 498,95 | - 38 787 005,63 | - 34 902 433,35 | - 400 158 137,92 |
| خدمات أخرى محصلة | 527 262,25 | - 2 003 596,05 | | | - 27 435 982,75 |
| مؤونات ومخصصات الاهتلاك | - 767 353 541,24 | - 899 115 764,43 | - 1 008 960 105,73 | - 786 448 497,14 | - 933 793 818,49 |
| تكاليف الاهتلاكات | | 0,00 | | 0,00 | |
| الاسترجاعات عن خسائر القيمة | 5 629 314,94 | 31 071 410,51 | 155 971 515,08 | 380 126 701,17 | 23 472 962,11 |
| مخصصات الاهتلاك وغيرها | | 0,00 | | 0,00 | |
| الإعانات المستلمة | - 7 882 103,07 | - 8 743 551,86 | - 8 914 723,30 | - 11 318 644,78 | - 12 202 037,29 |
| **النتيجة العملياتية - V** | **- 351 756 996,45** | **- 75 460 064,08** | **- 945 084 738,27** | **- 1 081 186 551,56** | **- 1 290 862 624,06** |
| **النتيجة المالية - VI** | **0,00** | **0,00** | | | |
| **(V+VI) النتيجة العملياتية قبل الضريبة - VII** | **- 351 756 996,45** | **- 75 460 064,08** | **- 945 084 738,27** | **- 1 081 186 551,56** | **- 1 290 862 624,06** |
| **مجموع الايرادات للانشطة العملياتية** | **6 134 810 334,53** | **6 777 654 371,97** | **6 525 929 261,90** | **7 331 566 210,83** | **7 424 916 752,72** |
| **مجموع الأعباء من الأنشطة العملياتية** | **- 6 486 567 330,98** | **- 6 853 114 436,05** | **- 7 471 014 000,17** | **- 8 412 752 762,39** | **- 8 715 779 376,78** |
| **النتيجة الصافية للانشطة العادية - VIII** | **- 351 756 996,45** | **- 75 460 064,08** | **- 945 084 738,27** | **- 1 081 186 551,56** | **- 1 290 862 624,06** |
| النفقات المقدمة خارج الاستغلال | 527 262,25 | 0,00 | | 0,00 | |
| **نتيجة الدورة الصافية- X** | **- 351 756 996,45** | **- 75 460 064,08** | **- 945 084 738,27** | **- 1 081 186 551,56** | **- 1 290 862 624,06** |